الفصل الرابع

ضباط الثورة يحكمون

ذكرنا أن مصر كانت حبلى بالفوضى فمجموعة من الضباط قامت بثورة بهدف تطهير الجيش وإذا بها تفاجأ بانهيار الملكية وسقوط الملك وخروجه دون أن تكون مستعدة ولا مهيأة للحكم مما جعلها تستعين بوزارة من العهد الملكي لتدير البلاد إلى حين إجراء انتخابات تأتي بالأصلح لحكم البلاد ولكنها فوجئت بأن وزارة على ماهر تسعي لتصفية الأحزاب السياسية وإعادة الضباط إلى ثكناتهم "فإن كانت ثمة ثورة فقد انتهت " وتأجيل الانتخابات وتعطيل البرلمان إلى حين تتمكن من القضاء على كل النافسين السياسيين لها رغبة في الاستئثار بالحكم .

أما الأحزاب السياسية فقد بدأت تتزلف لرجال الثورة بالطعن في وزارة علي ماهر تارة ، وفي الأحزاب السياسية الأخرى المنافسة لها تارة أخرى ؛ رغبة في كسب ثقة مجلس قيادة الثورة تمهيداً لعودتهم إلى تولي الحكم .

يقول هيكل : " جمال عبد الناصر مذهول لأنه شاف ناس كثير قوي في هذه الفترة ، كل من رأى كان يُزَكِّى نفسه ويطعن في آخرين والحقيقة أنه هذه سبب حيرة مش بس لجمال عبد الناصر، أنا فاكر اللواء محمد نجيب يوم من الأيام قال لي ما حدش بيكلم حد على بعضه حلو أبداً ، كل الناس عندها مصائب للآخرين."[1]

ورجال السراي يأملون في إعادة العهد البائد مرة ثانية ، وثمة قوى أخرى تطمع في المشاركة في السلطة بحكم علاقتها القديمة بحركة الضباط قبل الثورة ومساندتها لها بعد نجاح الثورة مثل : الإخوان المسلمين ، والشيوعيين . وجماهير تتشوق لثورة اجتماعية واقتصادية تزيل الفوارق الاجتماعية وتقلص من تفاوت الدخول .

يقول عبد الرحمن الرافعي شارحاً أسباب إقالة وزارة علي ماهر : " لم يتجاوب علي ماهر مع الثورة في أول مشروع إصلاحي تقدمت به من أجل كسب تعاطف الجماهير وهو تحديد الملكية الزراعية ، وإذ رأت لجنة قيادة الثورة أنه أبطأ في إصدار قانون تحديد الملكية الزراعية وبدا منه أنه يضع العقبات أمام صدوره ويجتمع بكبار الملاك

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤.

من معارضي هذا القانون مما شجعهم على التكتل لإحباط المشروع ، وكان يساندهم في ذلك رجال الأحزاب .. فلم تر الثورة بدّاً من تنحية علي ماهر لتحقيق أهدافها ومشروعاتها . " [١]

ورأينا في الفصل السابق كيف أن مجلس قيادة الثورة كان يريد تكليف سليمان حافظ بتشكيل الوزارة لكنه رفض لأنه رأى أن رئاسة الوزراء أكبر من قدرته وإمكانياته واقترح تكليف السنهوري بتشكيل الوزارة لكن بسبب اتهام السنهوري بأنه يساري متطرف واعتراض الأمريكان على شخصه حيل بينه وبين تشكيل الوزارة ، وأخيراً يقترح سليمان حافظ حلاً للمشكلة أن يتولي محمد نجيب رئاسة الوزراء – بعد مناقشة استمرت حتى الفجر – وافق مجلس قيادة الثورة على هذا الاقتراح بعد رفض شديد من محمد نجيب .

مما يؤكد أن حلم الضباط في الحكم لم يكن مقبولاً حينئذ ، فمحمد نجيب زاهد في الحكم ويحس أن هؤلاء الضباط أصحاب الثورة الحقيقيين ، وأنه أدى دوره في الثورة وعليه أن يخلي مكانه لشخص آخر أجدر به ، وفي المقابل فإن الضباط كانوا يرون في نجيب صورة الأب الذي لا يستغنى عنه خاصة في هذه الأوقات الحرجة في حياة الوطن فهو مصدر ثقة الناس والجيش والدول الكبرى بما يمثله من طيبة وإخلاص وزهد .

يقول فتحي رضوان : " وقد سمعت أكثر من عضو من الضباط الأحرار يعبر عن حبه لنجيب بل ذهب بعضهم إلى القول بأنه يحبه أكثر من أبيه . " [٢]

إلى هذا الحد كان أعضاء مجلس قيادة الثورة يحبون نجيب ويثقون فيه، ولم يفقدوا ثقتهم فيه مع فقدهم الثقة في الساسة والقانونيين، لكن عندما يتولى الضباط الحكم ويبدءون في ممارسته سيكون لهم شأن آخر مع محمد نجيب !

وزارة محمد نجيب ٧ سبتمبر ١٩٥٢

في يوم الأحد ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ قدَّم علي ماهر استقالة وزارته إلى مجلس الوصاية وقبلت على الفور . وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة علي ماهر ألفَّ محمد نجيب وزارة مدنية برئاسته وقد شُكِّلت من كل من : محمد نجيب للرئاسة والحربية

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٦ .
([2]) فتحي رضوان " ٧٢ شهراً مع عبد الناصر " كتاب الحرية ص ١٤.

والبحرية، سليمان حافظ نائباً لرئيس الوزارة وزيراً للداخلية ، عبد الجليل العمري للمالية، عبد العزيز عبد الله سالم للزراعة ، مراد فهمي للأشغال ، نور الدين طراف للصحة، أحمد حسني لعدل، إسماعيل القباني للمعارف، حسين أبو زيد للمواصلات، أحمد فراج طايع للخارجية عبد العزيز علي للشئون البلدية والقروية، أحمد حسن الباقوري للأوقاف، محمد فؤاد جلال للشئون الاجتماعية، محمد صبري منصور للتجارة والصناعة، فريد أنطوان للتموين، فتحي رضوان وزير دولة، واحتفظ محمد نجيب بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

يقول محمد نجيب في كتاب قبوله تشكيل وزارته : " لقد تواصيت وإخواني، منذ البداية، على أن ندع الحكم لرجال السياسة. وقد كنَّا في هذا نعلن ما نبطن، ولكن اقتضت ضرورات الإسراع بالأعمال، التي استهدفتها الحركة، أن ننسق العلاقة بين الجيش والسياسة، فنزلت على مقتضى هذا الحال. وقبلت أن أرأس الوزارة، وأن أنهض بأعباء وزارة الحربية والبحرية، مع احتفاظي بالقيادة العامة للقوات المسلحة، ضنّاً بالوقت من أن يضيع، في مشاورات، بين القيادة والوزارة، لا غنى عنها في ذاتها . " (١)

والملاحظ أن جميع وزراء وزارة محمد نجيب مدنيون وليس بينهم ضابط واحد سوى محمد نجيب وهذا يؤكد أن أعضاء لجنة القيادة وفي مقدمتهم عبد الناصر يرون أنفسهم غير مؤهلين لتولي مسئولية الحكم وإن بدأت أحلام السلطة تداعب خيالهم .

لم يكن محمد نجيب يعرف معظم وزراء وزارته فقد قام بمهمة اختيارهم والاتصال بهم سليمان حافظ.

يقول محمد نجيب : " وشكلت الوزارة في يوم واحد ، وتولى سليمان حافظ، الذي أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، تحديد أسماء المرشحين ، والاتصال بهم ، والتفاهم معهم ، حتى أعلنت الحكومة الجديدة . " (٢)

عُرضت الوزارة على محمود محمد محمود، وحامد سليمان غالي، وعبد الجليل العمري وإبراهيم بيومي مدكور، فاعتذروا فوراً .

وإذا كان هناك نقد يمكن أن يوجه لوزارة علي ماهر، ومستوى تشكيلها، وضعف أفرادها، فإن هذا النقد، يمكن أن يوجه، مضاعفاً، إلى وزارة محمد نجيب الأولى، التي

(1) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ .
(2) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٦٥.

ضمت سليمان حافظ، نائباً لرئيس الوزراء، وستة وزراء من الحزب الوطني، ووزيرين من الإخوان المسلمين، والباقين من المستقلين .

وكان غريباً أن تشكل وزارة محمد نجيب الأولى، معتمدة على الحزب الوطني الجديد، اعتماداً شبه كامل، على الرغم من أنه لم تكن هناك صلة ما قبل الثورة، بين أي ضابط من الضباط الأحرار، وأعضاء الحزب الوطني الجديد ..

ولكن مجلس القيادة كان حريصاً على عدم صبغ وزارته الأولى بصبغة حزبية سافرة، كما كان حريصاً على عدم ظهور الحركة، بمظهر أنها امتداد لنشاط الإخوان المسلمين. ومن ثم ضاقت دائرة الاختيار، حيث إن كافة المستقلين المعروفين كانت لهم انتماءات، أو صلات مع الأحزاب المختلفة، والبعض منهم رفض الاشتراك. [١]

أعمال وزارة محمد نجيب

لقد أقدمت وزارة محمد نجيب على اتخاذ قرارات خطيرة جداً غيَّرت وجه الحياة في مصر فقد شملت جميع نواحي الحياة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . فعلى المستوى السياسي أصدرت قانون تنظيم الأحزاب الذي أعطى لحركة الجيش فرصة التسرب إلى صفوف الأحزاب وإغراء العناصر الضعيفة أو المترددة بينهم، وتمزيق وحدة أحزابهم. وتنازع أعضائها مما أدى إلى صدور قانون بحلها ، وإلغاء الدستور الذي قامت عليه والتكريس للحكم المستبد ، وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .

أما على المستوى الاقتصادي فقد كان قانون الإصلاح الزراعي ، وضرب الإقطاعيين أهم منجزاتها بهذا الشأن . أما بالنسبة للحياة الاجتماعية فقد كان التغيير فيها طفيفاً فإذا كانت القرارات الثورية نجحت في إلغاء الملكية ومصادرة أموال أفراد أسرة محمد علي وممتلكاتهم ، وضرب الإقطاع وتقليص نفوذ الإقطاعيين فإنها لم تنجح في إحداث حراك اجتماعي وثقافي وإعلاء قيمة العمل ، والإبداع ، والاستفادة من الطاقات المعطلة .

الانقلاب الثاني

([1]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ج١ ص ٢٤٢ ، ٢٤٣.

obeikandl.com

كان أول عمل مجلس قيادة الثورة بعد استقالة علي ماهر اعتقال عدد كبير من الشخصيات من رجال السراي ومن رجال الأحزاب بحجة أنهم كانوا يقومون بدعاية واسعة ضد الثورة ومشاريعها مثل : عباس حليم ، وسعيد حليم ، وإلهامي حسين ، وإبراهيم عبد الهادي ، وأحمد نجيب الهلالي ، وفؤاد سراج الدين ، وحافظ عفيفي ، ومرتضى المراغي ، ووحيد شوقي ، وحسن يوسف ... إلخ

وبلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصاً بعد أن أضيف إليهم في الأيام اللاحقة من الأسرة المالكة وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية وقد اعتقلوا جميعاً بالمدرسة الثانوية العسكرية . [١]

لقد اقترن تشكيل وزارة محمد نجيب ، في أذهان الجماهير، بحركة اعتقال السياسيين. ووضع ذلك حداً لهجوم الصحافة على وزارة علي ماهر، وكان أحمد أبو الفتح، رئيس تحرير المصري، قد كتب مقالاً، نُشر يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢، تحت عنوان (إلى أين؟) قال فيه: "إن فرحتي لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة، من أن، في زواله، تمكيناً لحياة دستورية، واسترداد الشعب حقوقه، لا لمجرد كونه سيء الخلق أو مرتشياً أو ناهباً". وفي هذا المقال، حذَّر من تولى الجيش السلطة، وقال إن سلسلة الأخطاء قد بدأت، بإفتاء قسم الرأي بمجلس الدولة، في موضوع مجلس الوصاية المؤقت. ثم تساءل في النهاية قائلاً: "أين أنت أيها الدستور؟".

كانت حركة الاعتقال التي صاحبت تشكيل الوزارة قد تفرَّعت، حتى وصلت إلى مختلف الاتجاهات السياسية. وكان الهدف من هذه الاعتقالات، على حد تعبير محمد نجيب، هو "تهدئة الجو السياسي، الذي ثار، في الأيام الأخيرة لوزارة علي ماهر، ولكن النتيجة كانت عكس ما توقعنا، إذ بذرت الشكوك، بين الأحزاب السياسية وبين حركة الجيش. ولم يكن هناك مفر من المضي في الطريق إلى غايته". [٢]

وكانت عملية الاعتقال الجماعي غير المبرر لها مظهر الاعتقالات التي قام بها البريطانيون عند اشتعال ثورة ١٩١٩ ، كما أنها كانت موجهة إلى مختلف القوى والتنظيمات السياسية ، وليست مركزة على اتجاه واحد . الأمر الذي جعل الجيش في جانب وكافة القوى في جانب آخر .

---

(1) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ .
(2) نفسه ص ٤٨ .

القوة السياسية الوحيدة، التي لم تمسها حركة الاعتقالات كانت جماعة الإخوان المسلمين .

كانت عودة الجيش إلى الاعتقالات، بعد أقل من خمسين يوماً، من حركة الإفراج، التي صاحبت الحركة، والتي شملت كل المعتقلين، حتى الشيوعيين، الذين أفرج عنهم جميعاً، عدا ١٧ معتقلاً دليلاً على أن تغييراً واضحاً، في طبيعة الموقف السياسي، قد ظهر في مصر .

أخذ الجيش يظهر كقوة سياسية، لا تستند إلى جذور تاريخية، أو تنظيمات حزبية، وإنما تعتمد على الأثر الهائل لعزل الملك، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي، بعد يومين من وزارة نجيب، في ٩ سبتمبر، والذي وجه طعنة شديدة إلى الإقطاع والإقطاعيين .

واعتمدت حركة الجيش، كذلك، على الشعبية، التي اكتسبها محمد نجيب، بين الجماهير، لبساطته الشديدة، وابتسامته الدائمة، وحيويته المتجددة. كانت جماهير الشعب تأمل أن تجد، في حركة الجيش، فرصة الانطلاق نحو مستقبل أفضل، ومن ثم كان هذا التأييد الجارف، الذي قوبلت به منذ لحظتها الأولى. وأدركت الأحزاب السياسية أن انطلاق هذه الحركة، التي يقودها المثقفون، أبناء الطبقة الوسطى في الجيش، سوف يُضْعِف قبضتهم ويبدد سلطتهم، وينهي مستقبلهم السياسي، ولذا فإنهم تخوفوا منها، منذ اللحظة الأولى، وهُرع بعضهم إلى لقاء قادتها، وتسجيل أسمائهم في سجلاتها، ومحاولة الارتباط بها، والتعرف على قادتها. [١]

لقد شملت الاعتقالات حوالي ثلاثة أرباع ساسة البلد الموجودين في الأحزاب على حد قول هيكل الذي يعتبر أن قيام الثورة بهذه الاعتقالات بمثابة انقلاب آخر أخطر من انقلابهم الأول : " إن هؤلاء الشباب اللي عملوا اللي عملوه في ٢٣ يوليو لـ ٢٦ يوليو أعادوا مرة ثانية تقريباً بشبه انقلاب وقبضوا على كل من له شأن في الحياة السياسية المصرية، كأنهم في ظرف ست أسابيع قاموا بانقلابين.. انقلاب ضد الملك في الأول وانقلاب على كل الساسة وهذه ظاهرة تستحق الالتفات وبقدر ما كانت عملية إدارة الانقلاب الأول ضد الملك كانت منظمة وفيها الحشد وفيها المعلومات وفيها استغلال النجاح وفيها التقدم باستمرار.. لكن الانقلاب الثاني كان عصبي إلى درجة غريبة جداً ويستوجب سؤال، ليه؟ ماذا جرى؟ كيف إن هؤلاء الشباب من ست

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ .

أسابيع قاموا بعملية تغيير منظمة جداً ثم جاءوا وانقضوا مرة واحدة على كل ما كان في الحياة السياسية المصرية واعتقلوا كل رموزها بعد ست أسابيع؟ اللي حصل وأنا أعتقد إنه هذه فترة مهمة جداً الإطلال عليها.. اللي حصل في هذه الفترة إنه بدا إن الأطباء الثلاثة المولدين في غرفة العمليات.. في الغرفة في البيت اللي كانت بتحصل فيها الولادة وبطريقة متعسرة جداً بدا إنه الثلاث أطباء.. أولاً بدءوا يتخانقوا مع بعض : علي ماهر والسنهوري وسليمان حافظ وبعدين بدا الضباط يشكُّوا.. خارج غرفة الولادة كان فيه أطراف مهتمة بما يجري في مصر وشريكة فيه وهي تدعي أو تتصور –وبعضها عن حق إلى حد وبعضها بدون حق – إنه الأجدر أن يقوموا بعملية توليد نظام جديد، الثلاث قوى اللي كانت بره واللي كانت تتصور أنها أقدر على إدارة هذه الولادة الصعبة كانت الوفد وهذا طبيعي والحاجة الثانية كان الإخوان المسلمين وهذا أيضاً يمكن فهمه والطرف الثالث كانوا الشيوعيين وبعض الأحزاب الأخرى الموجودة في الساحة، لأنه ببساطة في فترة سقوط النظام السابق هؤلاء الأطراف الثلاثة كانوا هم أظهر اللاعبين تقريباً على الساحة السياسية المصرية قبل عملية الإطاحة بالملك " [1] .

إن ما قامت به لجنة القيادة من اعتقالات يعد منحى خطيراً في تاريخ الثورة فهو يمثل بداية لسياسة جديدة سوف تنهجها الثورة وتكون ديدنها ، سياسة الاستبداد بالحكم والعصف بالمعارضين .

ويتوقف هيكل طويلاً عند هذا الانقلاب الثاني : " في اعتقادي إن الانقلاب الثاني كان أشد خطورةً من الانقلاب الأول، الانقلاب الأول كان النظام جاهز ينهار، الملك كان جاهز ينهار، الملك لم يكد يُلمس حتى وقع . لكن في الانقلاب الثاني لما تقرر القبض على النخب السياسية كلها في ليلة واحدة وبهذه الطريقة العنيفة أنا أعتقد إن مشروع النظام كان لا يزال يولد في غرفة الولادة العسيرة . الملك خرج وقائمة النظام سقطت لكن الأكثر خطورةً اللي جاء بعد كده بست أسابيع شيء جلل في اعتقادي إنه أخطر من خروج الملك لكن المشكلة في الوضع الثاني إنه تقريبًا كل قوى الدولة كانت موجودة في وضع قلق جداً : علي ماهر باشا يلعب لعبة خطرة جداً لأنه تصور على أساس نظرية إذا كانت ثمة ثورة فقد انتهت، تصور أن الثورة جاءت لكي يأتي هو كرئيس جمهورية في واقع الأمر أو كمفوّض عام على شئون الوطن أو إمبراطور بشكل أو آخر حتى وإن صلُحت نواياه هنا كان فيه خطأ شديد جداً في الحسابات،

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

القانونيين أيضاً اختلفوا معه لكن ما هو أسوأ أن هذه الضربة تقررت في لحظة يأس عصبية لو أن هذا المنطق الذي ساد في الضربة الثانية كان موجود في الضربة الأولى لفشل يوم ٢٣ يوليو لأنه في حين ٢٣ يوليو كان فيه تخطيط هادئ يدرك أنه مُقبل على مخاطرة لكنه يضع فيها كل كفاءاته ونُفذت بسرعة مدهشة أذهلت الدنيا كلها وأذهلت أصحابها كمان لكنه الانقلاب الثاني كان عصبي إلى درجة غير معقولة ... بصراحة قلت لعبد الناصر الوزارة عمرها ست أسابيع ثم إنه الموقف في البلد خطير وخطورة الموقف كما تبدت لي بعدها عدة أشياء، أولاً إن الجيش اللي قام بالتغيير الكبير في حالة قلقة فيه الضباط الغاضبين والمطالبين بحقوق ، وفيه جهاز دولة فُتح لمقولة التطهير اللي طرحتها وزارة علي ماهر فبقى عندي جهاز دولة مفكوك، ، الحاجة الثالثة أن الأحزاب المصرية كلها في ذلك الوقت أيضاً فُتحت للتطهير حزب الوفد فُتح على مصراعيه للخناقات اللي بين الأجنحة اللي فيه، الإخوان المسلمين موجود الصراعات الموجودة بين المرشد الجديد حسن الهضيبي وبين قادة الجماعة التقليديين اللي في مكتب الإرشاد والنظام الخاص فالإخوان المسلمين مفتوحين كمان، الشيوعيين عندهم نفس الحكاية، السلك السياسي المصري لا يعرف بأي لغة يتحدث ،وفيه أيضاً موجود قوة احتلال، الحقيقة التي لا ينبغي أن تغيب عن أحد إن فيه قوة موجودة في قناة السويس تدرك بوضوح إنها هي الموجودة وأن عندها القرار . [١]

وينسب سليمان حافظ فكرة الاعتقالات لجمال عبد الناصر فيقول هيكل على لسان سليمان حافظ : " إن جمال عبد الناصر قال لهم فجأة كده : الاعتقالات . إحنا قررنا هنا الاعتقالات . " [٢]

أسباب طغيان الحاكم

لو أجريت انتخابات سليمة وفق قانون انتخابي صحيح ما حدثت هذه الفوضى ولا تلك المظاهرات والاعتصامات ولا لجأت الثورة إلى الاعتقالات والاغتيالات التي شوهت وجه الثورة البيضاء .

ولا جدال في أن للديمقراطية، ولنظام الأحزاب مآخذ، ولكنها في النهاية الأفضل حتى يظهر بديل أقرب إلى الكمال، لأن البديل الموجود هو الحكم الديكتاتوري الذي

---

(1) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤.
(2) نفسه .

يقوم على الإرادة الفردية للحاكم، سواء أكان ملكاً أم رئيساً . فحتى لو افترضنا العبقرية في هذا الحاكم فإن الانفراد بالسلطة لابد وأن يفسده بحيث يصبح في النهاية طاغية وهذا هو درس التاريخ الذي لا استثناء فيه. فكل الطغاة بدءوا ملائكة وانتهوا شياطين وحققوا في أوائل عهدهم انتصارات وختموها بهزيمة ساحقة تذهب بكل انتصاراتهم الماضية.

من أجل هذا فإن حرية تكوين وعمل الأحزاب هي إحدى الحريات الضرورية، والتي لا غناء عنها لمشاركة الشعوب وما يعنيه هذا من نجاح وتحقيق إرادة الجماهير وفى الوقت نفسه فإنه يحول دون وقوعها في قبضة الطغاة وما يعنيه هذا من استبداد، وإذلال، وتحكم، وفى النهاية الفشل الذريع . [١]

قانون تنظيم الأحزاب

أظهرت حركة الجيش أنها حريصة على الدستور والانتخابات. ولكنها احتفظت، في يدها، بمفتاح الموقف وهو التطهير . ولم تستجب الأحزاب لهذه الدعوة لحساسية تطبيقها، ومن ثم بادر سليمان حافظ، بإعداد مشروع قانون، لتنظيم الأحزاب السياسية، عارضه الدكتور عبد الرزاق السنهوري، من جهة المبدأ، معارضة شديدة، في بداية الأمر، بدعوى أن العرف الدستوري لتنظيم الأحزاب ترك الأمر لها. ولكنه أمام إلحاح سليمان حافظ، وإقناعه لضباط مجلس القيادة. أقر المشروع، بشرط ألا تتدخل الإدارة إلا عند الضرورة لتحقيق أغراض القانون، وأن يكون تدخلها تحت رقابة مباشرة، من القضاء الإداري، بمجلس الدولة .

وما إن تولى محمد نجيب رئاسة الوزراء، حتى صدر قانون تنظيم الأحزاب، في ٩ سبتمبر ١٩٥٢. ونص على أن المقصود بالحزب السياسي كل حزب، أو جمعية أو جماعة منظمة، تشتغل بالشئون السياسية للدولة، الداخلية منها أو الخارجية، لتحقيق أهداف معينة، عن طريق يتصل بالحكم .

وقضى القانون بأن من يرغب في تكوين حزب سياسي، عليه أن يحيط بذلك وزير الداخلية، بخطاب موصى عليه بعلم الوصول. ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب، خلال شهر من تاريخ إخطاره، وفي حالة الاعتراض، يُعرض الأمر على محكمة القضاء الإداري، لتفصل في جلسة تحدد، بعد أسبوعين، من وقت تقديم

---

(1) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ .

الاعتراض. كما ألزم القانون الأحزاب بإيداع أموالها في البنوك، كما نص على أن تعيد الأحزاب القائمة تكوينها، وفقاً لأحكامه. [١]

وكان صدور القانون بمثابة خطوة نحو محاصرة الأحزاب، وإخضاعها لسلطة الجيش، الممثلة في وزير الداخلية (سليمان حافظ) . كما أنه كان بداية لصدام، بين القوى السياسية المختلفة، وحركة الجيش .

وقد صحب صدور القانون، حملة اعتقالات السياسيين التي تمت في اليوم السابق على تشكيل محمد نجيب لوزارته التي أصدرت القانون في اليوم التالي لأدائها اليمين أمام مجلس الوصاية .

الصراع الداخلي للأحزاب

لم يكن لهذا القانون نظير في الدول الديمقراطية .. كانت الدعوة إلى التطهير فخّاً، وقعت فيه الأحزاب، فأظهرت التظلمات الفردية أسوأ ما في شخصياتها القيادية. وخلال هذه الفترة، اهتزت أسماء كثيرة، كانت تلمع، في سماء الحياة السياسية، قبل ثورة ٢٣ يوليو . وبادر بعضها إلى الاتصال برجال الجيش، بصورة جعلت جمال عبد الناصر يعبر عنها، فيما، بعد في كتاب (فلسفة الثورة) بقوله: "كل رجل قابلناه لم يكن يهدف إلا إلى قتل رجل آخر".

التنافس يعلن على صفحات الجرائد، بين إبراهيم عبد الهادي، وحامد جودة، لرئاسة حزب الهيئة السعدية. ثم ينشط سامح موسى، وشوكت التوني، ويعلنان فصل الاثنين من الحزب السعدي. والوفد يصدر قراراً بفصل عدد من أعضاء الهيئة الوفدية الذين أحاطت بهم الشبهات، دون تحقيق وكان أبرزهم محمود عبد اللطيف، الذي كان وزيراً للشئون الاجتماعية وكأنه يتجاوب بذلك مع دعوة التطهير. وكانت المعركة الرئيسية حول الوفد ، ولم يكن الوفد حازماً في هذه القضية الدستورية إذ صرَّح مصطفى النحاس بأنهم سيبعدون المعتقلين، عن تنظيمات الوفد الجديد. وأرسل فؤاد سراج الدين، من المعتقل، استقالته من الوفد، ومن مجلس الشيوخ، قال فيها للنحاس: "أنني أستقيل إخلاصاً للوفد ولشخصكم".

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ .

obeikandi.com

برنامج حزب الوفد

وتنفيذاً لقانون الأحزاب أصدر الوفد برنامجه، في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢، باعتباره "هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة. ورفض جميع صور الدفاع المشترك" ونص البرنامج على ما يأتي :

١- التمسك بعروبة فلسطين .

٢- دعم مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية، وتأييد سياستها، في الدفاع عن قضايا الحرية .

٣- إقرار حد أدنى للأجور عموماً، وللعمال الزراعيين خصوصاً .

٤- صدور قانون معاقبة الوزراء .

٥- صدور قانون التأمين الاجتماعي للعمال وتعميمه .

٦- استصدار قانون تأمين صحي للعمال، وأفراد أسرهم .

٧- تجديد القرية المصرية، خلال عشرين عاماً .

٨- الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب، خلال خمس سنوات، طبقاً لمشروع وزارة الوفد، الذي أقرته عام ١٩٥١ .

٩- جعل التعليم الديني إجباريّاً .

١٠- تحريم الخمر والميسر .

١١- الموافقة على مشروع تحديد الملكية، باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية، ويقرب بين الطبقات .

يلاحظ أن البرنامج كان قد وضع خطوطاً إستراتيجية عريضة، للسياسة الداخلية والخارجية، تعتبر في حينها ذات طبيعة متقدمة تتجاوب مع مشاعر الجماهير.

ويلاحظ أيضاً أن هذا هو أول برنامج مكتوب للوفد، الذي كان يبني سياسته، على أساس بيانات مؤتمراته الوطنية، التي عُقدت سنوات ١٩٢٨، ١٩٣٥، ١٩٤٣، وعلى ما يرد، في خطب عيد الجهاد الوطني "١٤ نوفمبر" .

obeikandl.com

ورغم صدور هذا البرنامج الوطني التقدمي للوفد، فإن سليمان حافظ أصرَّ على ملاحقة مصطفى النحاس، ومحاولة إبعاده عن موقعه. وفي ذلك قال للدكتور محمد صلاح الدين، وزير الخارجية السابق، وهو يحاول الاستفسار منه، عن موقفه من الوفد، ورئاسة مصطفى النحاس له: "إن لدى الوزارة أسباباً خطيرة للاعتراض عليه، أمام مجلس الدولة".

وأصر أعضاء الوفد على ألا يتكون إلا برئاسة مصطفى النحاس ، ولعبت جريدة المصري دوراً بارزاً في الدفاع عنه ووصلت معارضة القانون إلى الذروة عندما صدر البيان التالي يوم ١٧ سبتمبر " نظرا لما صحَّ في يقين الوفد المصري من أنَّ المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه قرر الوفد المصري بإجماع الآراء بجلسته المنعقدة يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ألا يقدم إلى وزير الداخلية إخطارا إعادة تكوينه . "

كان رأي النحاس "أن الجيش يشبه (وابور الزلط)، لا شيء يقف أمامه، إلا ما هو أقوى منه. وهذه القوة، هي قوة شعب مؤمن بالديمقراطية والدستور". وقد اهتز هذا الإيمان كثيراً، في عهد الملك، من كثرة انتهاكات الدستور، التي ارتكبها. وأسهمت فيها أحزاب الأقلية والعناصر المستقلة، من أمثال أحمد زيور، وإسماعيل صدقي، وعلي ماهر. ولذا افتقد الوفد القوة اللازمة، لمجابهة تصرفات حركة الجيش. " [١]

تنحي النحاس عن رئاسة الوفد

وخيراً تنازل الوفد وتراجع عن تمسكه برئاسة النحاس ، وقدَّم إخطاره إلى وزير الداخلية، تنفيذاً لقانون تنظيم الأحزاب السياسية. وجعل مصطفى النحاس، رئيساً فخريّاً له. وبذلك تنحَّى عن رئاسة الوفد الفعلية، وقدم عبد السلام فهمي جمعة إخطار إعادة تكوين الوفد، إلى وزير الداخلية. [٢]

هزَّ خبر تنحي النحاس عن رئاسة الوفد الفعلية عواطف جانب كبير من الجماهير، شعرت أن رجلاً، ارتبطت به مسيرتها، سنوات طويلة، كانت مثالاً للوطنية والنزاهة، يُنتزع منها، رغم إرادتها، فذهبت المظاهرات تطوف بمنزله، وتهتف، "لا وفد بدونك يا نحاس". وكتب أحمد أبو الفتح، في المصري، يقول: "الشعب الذي يحبك يقول: عاش

---

(1) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ج١ ص ٢٦٧ – ٢٧١ بتصرف .
(2) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٥٤ .

النحاس، زعيم الشعب" وأما أنا فأقول: "لن يكون هناك وفد، إلا برئاسة مصطفى النحاس ."

ورغم أن محمد نجيب كانت له صلات مع الوفد، وجمال عبد الناصر كثيراً ما دافع عن مسلك الوفد، في وزارته الأخيرة ولم يكن يمانع في عودة الوفد إذا أتت به انتخابات ديمقراطية سليمة ، وكان يوسف صديق، وخالد محيي الدين، متعاطفين مع الوفد أيضاً ، إلا أن إغراء السلطة، والدور الذي قام به سليمان حافظ لهدم الوفد، والذي قاومه جمال عبد الناصر، وبعض الزملاء، في مراحله الأولى، مقاومة بدأت ملحوظة، ثم أخذت تفتر، أمام تراجع الوفد وعدم صلابته وعجزه عن تحريك جماهيره .

سليمان حافظ يدمر الأحزاب السياسية لصالح قادة الثورة

كل هذا حدد الموقف تماماً. وانتهى الأمر إلى اعتراض سليمان حافظ – وزير الداخلية آنذاك – يوم ٨ نوفمبر، على رئاسة مصطفى النحاس الشرفية للوفد. وكذلك اعترض على اسم عبد الفتاح الطويل كمؤسس. وكان وزير الداخلية قد تلقى إخطارات تكوين ١٦ هيئة وحزباً، هي: "هيئة الوفد، والإخوان المسلمين، وأحزاب السعدي، والأحرار الدستوريين، والعمال، والعمال والفلاحين، والاشتراكي، والوطني الجديد، والفلاح الاشتراكي، والكتلة الوفدية، والديمقراطي، وحزب الله، وثلاثة أحزاب نسائية هي : بنت النيل، والنسائي، والنسائي الوطني .

واعترض سليمان حافظ، إلى جانب اعتراضه على مصطفى النحاس، وعبد الفتاح الطويل، على إبراهيم الدسوقي أباظة، سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين، كما اعترض على كل من الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري، لأنهما كانا يناديان بتطبيق النظام الجمهوري .

عُرضت هذه الاعتراضات على مجلس الدولة، في نهاية نوفمبر ١٩٥٢، واتخذ بعضها شكل مظاهرة، داخل المحكمة، عندما احتشد خمسون محامياً، من الإسكندرية، يترافعون عن عبد الفتاح الطويل .

وضح من طبيعة اعتراضات وزير الداخلية سليمان حافظ الممثل لسلطة الجيش أنها قامت على أسس شخصية أو على أساس خروجها على النظام الملكي ولم تفرق

حركة الجيش بين طبيعة الأحزاب ولم تعترض على الواقع الطبقي لبعضها أو على انتماء بعض قادتها للطبقة الإقطاعية المضروبة .

ولم تفرق أيضاً بين الدور الوطني والنضالي الذي قامت به الأحزاب لمقاومة الاستعمار والاحتلال البريطاني ، وكذلك لم تفرق بين الأحزاب التي تبادلت الحكم في عهد الملك والأحزاب الناشئة التي كانت قيادتها من أبناء البرجوازية الصغيرة أساساً والتي قامت بدور المعارضة العنيفة لنظام ما قبل ثورة يوليو .

سرت الاعتراضات بين كافة الأحزاب ، وجعلت الأحزاب المناضلة ضد الاستعمار تقف مع الأحزاب المتهاونة في صف واحد ، ولم تفرق بين اتجاهات الأحزاب الرجعية والتقدمية وتمثيلها الطبقي .

الفضيلة الوحيدة لقانون تنظيم الأحزاب كانت البرامج المكتوبة والمعلنة لهذه الأحزاب، والتي عبَّرت عن طبيعة دورها، في المجتمع؛ فالحزب السعدي، مثلاً، نادي، في برنامجه، بالعمل على "تحويل رءوس الأموال المصرية الراكدة إلى ميدان الاستغلال الصناعي والتجاري، والاستعانة برءوس الأموال الأجنبية، في حدود، تتفق مع مصالح البلاد". وهكذا وجدت الجماهير الفرصة سانحة أمامها لاختيار الحزب، الذي يعبر برنامجه عن أهدافها .

وبدأ الأمر يتضح، يوماً بعد يوم. طريق الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تسلكه حركة جيش؛ لأنها لا تضمن الانتصار، أو الاستمرار فيه .

وأخذ سليمان حافظ يصدر تشريعات، تمهد لحركة الجيش سلطة مطلقة، إذ أعطى حق إقالة الموظفين، عن غير الطريق التأديبي، وحرمان القضاة المعزولين من معاشهم أو مكافآتهم. وإحالة جرائم الإصلاح الزراعي للمحاكمة العسكرية، مع رفع عقوبة الإشاعات .

وكانت الحركة قد بدأت ممارسة تطبيق شعار التطهير، عن طريق تكوين لجان، شُكلت، بمقتضى قوانين خاصة، من نوعين: أولهما إداري ذو صيغة قضائية، على رأسها قاضٍ، وفي عضويتها أحد رجال النيابة العامة، لفحص حالات موظفي الدولة، وفصل من يستحق الفصل منهم. أما الثانية فكانت لجاناً قضائية، يرأسها مستشار، وبعضوية اثنين من كبار رجال القضاء، في الأعمال الحكومية، وإحالة المسئولين عنها إلى المحاكم الجنائية، أو الإدارية حسب الأحوال .

وأثار سليمان حافظ مشكلة أن اللجان الأولى، تسير في عملها بسهولة أما اللجان الثانية، فكانت تصطدم بأن كثيراً من الوزراء السابقين، كانت تقع عليهم المسئولية الجنائية، أو السياسية. وهؤلاء لا يمكن الوصول إليهم، لأن الدستور يحميهم من القضاء العادي، وجعل لهم محكمة خاصة، لا ترفع أمامها الدعوى، إلا بقرار من مجلس النواب. وهكذا كان التطهير يصل إلى صغار الموظفين ولا يصل إلى الوزراء . [١]

سليمان حافظ يغري قادة الثورة بإلغاء الدستور

لم يجد سليمان حافظ حلاً لإدانة الوزراء السابقين الذين يحميهم دستور ٢٣ إلا في إلغاء الدستور، الذي يستند إليه هؤلاء، في تهربهم من المحاكمة. ووافق ذلك، ظهور عدة مقالات، في الصحف، تهاجم دستور ١٩٢٣. وألقى علي ماهر محاضرة يوم ١٤ نوفمبر، قال فيها، إنه يرجو " أن نواجه حياتنا السياسية بدستور، يتجنب تخلف دستور ١٩٢٣عن مسايرة الديمقراطية الحرة في تطورها ." [٢]

واستطاع سليمان حافظ الذي أقسم على الحفاظ على دستور البلاد أن يستميل أعضاء لجنة القيادة التي قامت بالثورة لتقيم الدستور للموافقة على إلغاء الدستور دون موافقة البرلمان ، أو أن يستفتوا الشعب صاحب الحق الأصيل في إصدار الدستور أو إلغائه !!

ولم يكتف بذلك بل أقنع أعضاء قيادة الثورة بإلغاء الأحزاب أيضاً ﴿أَلا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

يقول سليمان حافظ في مذكراته: "وانعكس صدى الضجة العنيفة، التي أثارها الوفد، على مجلس القيادة. فنشب خلاف شديد، بيني وبين جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، ويوسف صديق، أصررت فيه على تنفيذ قانون الأحزاب، تنفيذاً، تعدل فيه الصرامة النصفة، وصممت أذني عن سماع أي كلام آخر، في هذا الموضوع. ومن الحق أن أذكر أن محمد نجيب، وجمال سالم، وصلاح سالم، وكذلك أنور السادات، إن لم تخني ذاكرتي، كانوا في هذا الخلاف من جانبي .

قال جمال عبد الناصر لأحمد فؤاد في هذه الفترة، وهو يحدثه عن أهمية الديمقراطية: "يظهر إن إحنا لازم نعمل انقلاب تاني، علشان الديمقراطية ".

---

(1) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ج١ ص ٢٧١ – ٢٧٣ بتصرف .
(2) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٦٦ .

obeikandl.com

ويصور خالد محيي الدين الوضع العام، في ذلك الوقت، بقوله: " ويمكنني القول أن أغلب من أحاطوا بالثورة، من مستشارين، ومن قوى سياسية، كانوا يعملون جميعاً من أجل استمرار العسكريين في الحكم، وضد الديمقراطية والبرلمان. وكان السنهوري، وسليمان حافظ، وفتحي رضوان، يشجعون الضباط على تحدي الدستور والديمقراطية؛ بحجة أنها ثورة، وأن للثورة قانونها الخاص. كذلك كان الدكتور سيد صبري، أستاذ القانون الدستوري، يشجع هذا الاتجاه كذلك، ويقول إنه لا مبرر للتمسك بالنصوص، وإن البلد في وضع ثوري، وبحاجة إلى خطوات ثورية، وإلى فقه ثوري. وكان الإخوان المسلمون يشجعون هذا الاتجاه كذلك، ربما بأمل ضرب كل القوى السياسية الأخرى، ثم بعدها يتمكنون من احتواء الثورة، ناسين أن افتقاد الديمقراطية قد ينقلب وبالاً عليهم. وقد انقلب بالفعل وبالاً عليهم، وعنفاً ضدهم "[١]

بطانة السوء وقادة الثورة

إن المستشارين الذين استعان بهم رجال الثورة لكي يديروا شئون البلاد لمصلحة لعباد إلى حين إجراء انتخابات نزيهة – خانوا الأمانة وغلَّبوا المصلحة الشخصية والحزبية على المصلحة العامة وقادوا رجال الثورة ، الذين كانوا يؤمنون بالديمقراطية البرلمانية ، إلى طريق الديكتاتورية .

يقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : " المستشار مؤتمن " أَيْ أَمِين فَلا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخُون الْمُسْتَشِير بِكتمان المصلحة والدلالة على المفسدة . فالرجل إذا استشار أخاه ملتمساً فضل رأيه مقلداً له في ذلك ليمضيه على نفسه فإن أشار عليه بخلاف الصواب فقد غشه وخانه والخيانة ضد الأمانة وروي أبو هريرة عنه ﷺ من استشاره أخوه فأشار عليه بغير رشد فقد خانه .

ويقول النبي ﷺ : " مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلا لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ، وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ، وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمه اللَّهُ ". رواه البخاري وغيره .

فليس من خليفة ولا أمير إلا والناس حوله رجلان: رجل يريد الدنيا والاستكثار منها، فهو يأمره بالشر ويحضه عليه ليجد به السبيل إلى انطلاق اليد على المحظورات ومخالفة الشرع، ويوهمه أنه إن لم يقتل ويغضب ويخف الناس لم يتم له شيء، ولم

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ٢٠٨ .

obeikandl.com

يرض بسياسة الله لعباده ببسط العدل وبخمد الأيدي، وأن في ذلك صلاحًا لعباد والبلاد. ولا يخلو سلطان أن يكون في بطانته رجل يحضه على الخير، ويأمره به لتقوم به الحجة عليه من الله في القيامة، وهم الأقل . [١]

وأنا بذلك لا أعفي رجال الثورة من الخطأ فقد كان عليهم عندما وجدوا أن من استشاروهم ليسوا أهلاً للأمانة أن يستبدلوا غيرهم بهم وقد كان في مصر ، حينئذ وفي كل آن ، من المستشارين المخلصين الكثير .

لذا حذر النبي ﷺ من بطانة السوء فقال رسول الله ﷺ : "مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِي وَلا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَة إلا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخيرِ وتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالسُّوءِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ،وَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَم اللهُ "(رواه البخاري)

لكن كثيراً من رجال الثورة قد صادف عَصْف المستشارين بالدستور والأحزاب ورجال السياسة السابقين وتزيين السلطة والحكم لهم – هوى في نفسه فراح يصدَّق على ما يقولون ويقر ما يفعلون .

الثورة والإصلاح الزراعي

لم تكن فكرة الإصلاح الزراعي أمراً جديداً، في الحياة المصرية، بل أن أصواتاً ارتفعت تطالب بتحديد الملكية، على صفحات الصحف، وداخل قاعة البرلمان، في فترة حكم فاروق . وكان موقف الإقطاعيين من تحديد الملكية في غاية الضراوة والشراسة، وفي مقدمتهم الملك فاروق، الذي ورث عن والده فؤاد ١٥ ألف فدان، زادها إلى ٤٨ ألف فدان. وسيطر على نحو ٤٥ ألف فدان من أراضي الأوقاف. [٢]

كانت فكرة الإصلاح الزراعي ترد في أحاديث المسئولين الأمريكيين، الذين تدفقوا على مصر، بعد حريق القاهرة، كانوا يطلبون إصلاحات اجتماعية، تمنع اشتعال ثورة شعبية. وانبرى الدكتور أحمد حسين، أحد المقتنعين بهذه السياسة، والشديد القرب من الأمريكيين يدعو إلى الإصلاحات الاجتماعية، ويشكل جمعية الفلاح، ويطلب من علي ماهر، أن يدعو الملك إلى التنازل عن نصف أرضه للشعب. كما طالب أحمد حسين، الدولة بالتدخل لوضع حد أدنى لأجور العمال. كتب إحسان عبد القدوس، في روز اليوسف، خلال شهر مايو ١٩٥٢، يشيد بالدكتور أحمد حسين، ويدعوه إلى تحويل جمعية الفلاح إلى حزب، ولكن الدكتور أحمد حسين فضَّل ألا يحول جمعيته

---

(1) شرح البخاري لابن بطال ج١٩ ص ٤١٣.
(2) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ج١ ص ٢٥٤– ٢٥٦ بتصرف .

إلى حزب، حتى لا تصطدم بالأحزاب الأخرى، وحتى يتاح للموظفين والمثقفين، والإداريين، فرصة الانضمام إليها .

ووضح من اتصال الأمريكيين، برجال السياسة المصرية، أن الإصلاح الزراعي كان أحد العروض، التي يقترحونها، وقد اتصلوا بمصطفى مرعي قبل ٢٣ يوليه، ورفض الموافقة على فكرتهم، في تحديد الملكية، عن أي طريق، يتعارض مع الدستور. واقترح تطويراً لمشروع محمد خطاب .

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، كانت تحمل القضاء على الإقطاع، هدفاً من أهدافها. ولكنها لم تكن قد أعدت لذلك مشروعاً، ولم تكن فكرة المشروع، الذي قدمه للضباط الدكتور راشد البراوي، محل موافقة جماعية، من جميع ضباط مجلس القيادة؛ اعترض عليه محمد نجيب في البداية، لأنه يعمد إلى تأميم الأرض ومصادرتها، وهو ما يتنافى، في رأيه، مع روح الدستور، الذي أعلنت الحركة قيامها في ظله. كما أنه كان ميالاً إلى فرض ضريبة تصاعدية، لا تجبر الدولة على خلق أجهزة إدارية معقدة لتنفيذ المشروع. ولكن اتساع المناقشة أوضح له أن قانون الإصلاح الزراعي لا يستهدف ضرب الإقطاع، بزيادة أعبائه المادية فقط، وإنما يستهدف تحرير الفلاح، الذي يعيش فوق الأرض تابعاً لصاحبها، الأمر الذي يخلق قوة سياسية للإقطاعيين، بنفوذهم على الفلاحين. ووافق محمد نجيب على مشروع الإصلاح الزراعي نزولاً على موافقة أغلبية مجلس قيادة الثورة .

وفي ذلك يقول محمد نجيب : " رفضت المشروع الذي قدم لي ؛ لعدم إثارة العداوة بين الملاك القدامى والجدد ، ولعدم تفتيت الملكية ، وللأعباء الإدارية والمالية التي ستتكلفها الدولة من إنشاء وزارة للإصلاح الزراعي . وبسبب أغلبية مجلس الثورة مر المشروع ونفذ . " [١]

وعرض جمال سالم صيغة المشروع، التي أعدها مع الدكتور راشد البراوي، وأحمد فؤاد، على الدكتور عبد الرازق السنهوري، وسليمان حافظ، الذي قال في مذكراته: إن السنهوري قد رحب بالفكرة "فقد كانت له نزعة واضحة إلى الاشتراكية، وضع، في ظلها، مشروع تنقيح القانون المدني، فجاء اشتراكي الطابع". وشكل السنهوري لجنة عكفت بضعة أيام، ليلاً ونهاراً، حتى أنجزت مشروع القانون. وعرضه مجلس القيادة

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " مرجع سابق ص ٣٤٢ .

على علي ماهر، الذي أبدى موافقته عليه من ناحية المبدأ. ولكنه لم يعرضه على مجلس الوزراء، لما قوبل به القانون من نقد ومعارضة الإقطاعيين، من مختلف الاتجاهات.

قانون الإصلاح الزراعي

نص قانون الإصلاح الزراعي على أنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك، من الأراضي الزراعية، أكثر من مائتي فدان، وله، فوق ذلك، أن يتصرف إلى أولاده، في مساحة أخرى لا تزيد عن مائة فدان. وللشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان، من الأراضي التي تستصلحها لبيعها. ويجوز كذلك للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان، من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها، ويجوز للشركة الصناعية أن تمتلك مقداراً من الأراضي الزراعية، يكون ضروريّاً للاستغلال الصناعي، ولو زاد على مائتي فدان. وتستولي الحكومة على الزائد عن هذا النصاب، وحُددت فترة الاستيلاء بخمس سنوات، من تاريخ العمل بهذا القانون. ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية.

ولا يعتد بتصرفات المالك عموماً، منذ يوليه ١٩٥٢، وتصرفاته لفروعه، منذ يناير ١٩٤٤. وقُدر ثمن الفدان، من الأراضي المستولى عليها، بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية، وقُدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان. وأجاز القانون للمالك، في خلال خمس سنوات، أن يتصرف بنقل ملكية ما لم تستول عليه الحكومة من أطيانه، الزائدة، على مائتي فدان، إلى صغار الزراع، الذين تكون حرفتهم الزراعة، ولا يزيد ما يملكه كل منهم على عشرة أفدنة.

وللمالك، الذي تستولي الحكومة على الزائد من ملكه، الحق في تعويض، تؤديه له الحكومة، يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة، وغير الثابتة والأشجار. وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية، ويؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣%. وتستهلك في خلال ثلاثين عاماً، وللملاك أن يؤدُّوا، من هذه السندات، ضريبة التركات، والضرائب الإضافية على الأطيان، وثمن الأراضي البور، التي قد يشترونها من الحكومة لاستصلاحها.

وتوزع الأراضي المستولى عليها، على صغار الفلاحين، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة، لا تقل عن فدانين، ولا تزيد على خمسة أفدنة. ويشترط، فيمن توزع عليه الأراضي، أن يكون مصريّاً، حرفته الزراعة، وأن يقل ما يملكه عن خمسة أفدنة،

وتقدر ثمن الأرض الموزعة بمبلغ التعويض، الذي تؤديه الحكومة، في سبيل الاستيلاء عليها، مضافاً إليه فائدة سنوية ٣%، ومبلغ إجمالي قدره ١٥%، ويؤدى الثمن أقساطاً سنوية متساوية، في مدى ثلاثين عاماً. (١)

ملاحظات على قانون الإصلاح الزراعي

المسمى الحقيقي لقانون الإصلاح الزراعي هو قانون تحديد الملكية لأنه لم يعمل على تحسين وضع الفلاح فقد ظل الفلاح في حالة يرثى لها فقد حرم من الماء النقي والسكن الصحي والرعاية الصحية والكهرباء والتعليم الحقيقي وحرية التعبير والثقافة العامة، كما لم تتحسن الناحية الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها من مقومات الحياة السليمة كثيراً والذي يشاهد أفلام مثل : يوميات نائب في الأرياف، الأرض ، شيء من الخوف ، الزوجة الثانية ، الحرام ، والبوسطجي وغيرها يدرك حال الفلاح بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي لم يتغير كثيراً عما كان من قبل .

لقد حلَّت الدولة أو الجمعية التعاونية محل الباشا الإقطاعي في استغلال الفلاح فهي التي تحدد له نوع المحصول المزروع والسعر الذي يباع به ، وبسبب استمرار سوء حالة الفلاح تزايدت أعداد الفلاحين الذين هجروا الريف إلى المدن الكبرى مثل : القاهرة والإسكندرية والسويس ، أو الهجرة الخارجية إلى الدول الغربية أو العربية فبسبب سوء أحوال الفلاح أصبحت أمنية كل فلاح هي الهجرة الدائمة إلى الخارج أو الداخل ولقد رأيت هذا بنفسي في طفولتي وصبايا في قريتي.

ومما يؤخذ على الإصلاح الزراعي تسليم بعض المزارع الكبرى إلى زمرة من الموظفين الإداريين لا خبرة لهم بالعمل الزراعي بل ولا بإدارة المشروعات فأساءوا الإدارة وأساءوا الاستغلال ، وكان أن تدهورت هذه المزارع الكبرى بدلاً من أن تتطور إلى وضع أفضل ، وأوفر إنتاجية وأقدر على الوفاء باحتياجات الناس المتزايدة .

كما كان من سلبيات الإصلاح الزراعي أيضاً إصدار تشريع تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فصدر قانون يعسر معه المالك على إخراج المزارع من أرضه طالما أنه يقوم بسداد الإيجار الذي حددته الثورة بسبعة أضعاف أمثال الضريبة المفروضة على الأرض ، وقد كانت ضريبة هزيلة مما أفضى إلى أن أصبح الفلاح المستأجر هو المستفيد الفعلي من الأرض فقلَّ اهتمام الملاك برعاية أملاكهم بواسطة

(١) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ ، ٤٩.

ما كانوا يملكونه من معدات عصرية مرتفعة السعر لقلة ما بات يدرُّه عليه ذلك من عائد . [١]

يقول د. حلمي مراد [٢] عن الإصلاح الزراعي : " أولاً لا يجوز نزع للملكية إلا بتعويض ، ولو بتعويض مقسط على فترة طويلة ، النقطة الثانية إنه يجب أن يعطى الفلاحين الإمكانيات التي تمكنهم من زراعة هذه الأرض دون تدخل من جانب السلطة ، عملية أنهم ينقلون من عاملين أو شغالين عند كبار الملاك إلى عاملين أو شغالين عند هيئة الإصلاح الزراعي أي موظفين في الدولة ويعانون نفس المتاعب ولا يحصلون على حقوقهم كاملة ، يبقى ما غيرناش في الواقع شيئاً وذلك إحنا بنجد ثمن محصول القطن اللي كان وقتها المحصول الرئيسي اللي بتستولى عليه الدولة من الفلاحين أقل بكثير من السعر اللي بتصدر به الدولة ، هذا الفارق كان من حق الفلاحين ، ولكنه أصبح ضريبة مستترة مفروضة عليهم ، إذن هنا الفلاح ما تغيرش وضعه ، ولذلك إحنا بنجد القرى لا زالت في الصورة الاجتماعية والعمرانية والمعيشية القديمة ما حصلش تحسن في المجتمع الريفي ، ويمكن هذا أوضح في الصعيد من الوجه البحري . " [٣]

ويقول أحمد طعيمه في خطابه لعبد الناصر بعد النكسة : " جاءت هذه الأنظمة فحوَّلت الفلاحين إلى عبيد لها بعد أن كانوا عبيداً للسادة أصحاب الأرض من الإقطاعيين السابقين، فما شعر الفلاح إلا أنه قد استبدل سيداً بسيد وقد كان يمكن لبعضهم في عهد الإقطاع أن يرفع صوته ضد إقطاعي أو آخر ولكن كيف الخلاص من عبودية تفرضها الدولة بحكم القانون وبشعار إنها لخدمته ولصالحه . [٤]

لكن الدعايات الناصرية الزاعقة صورت لنا الفلاح كأنه يعيش في جنة النعيم بفضل الإصلاح الزراعي الذي أصدره جمال عبد الناصر وهذه هي المغالطة الثانية، فكما بينا كان مشروع الإصلاح الزراعي أو تحديد الملكية مشروعاً قديماً ساهم في صدوره رجال كثيرون مصريون وأمريكان ورجال ثورة ورجال قانون، ولكن الدعاية الناصرية نسبت الفضل فقط لعبد الناصر رغم أن عبد الناصر في تلك الفترة لم يكن في السلطة ، ولم

---

(1) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ مرجع سابق ص ٦٧٢ ، ٦٧٣.
(2) حلمي مراد أستاذ قانون ووزير في الحقبة الناصرية سابق .
(3) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " مرجع سابق ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(4) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٢٧.

يكن ذا سطوة على لجنة القيادة ، ولم يكن الأول بين متساويين على حد قول هيكل إنما كان نجيب في ذلك الوقت هو من يطلق عليه هذا الوصف ، ونعطي لذلك مثلاً : لقد عارض عبد الناصر إعدام خميس والبقري ومع ذلك أعدما فقد كانت غالبية مجلس القيادة مع إعدامهم ، ولقد عارض عبد الناصر مشروع حل الأحزاب وإلغاء دستور١٩٢٣ معارضة شديدة ومع ذلك لم يؤخذ برأيه وحلَّت الأحزاب وألغي الدستور بسبب رغبة سليمان حافظ في ذلك وأيده بعض أعضاء لجنة القيادة في ذلك وعلى رأسهم محمد نجيب.

ورغم أن الحق كان مع عبد الناصر في عدم حل الأحزاب وإلغاء دستور ٢٣ إلا أن الناصريين يصرون على أن ينسبوا لناصر وحده إصدار قانون الإصلاح الزراعي .

أحداث شغب بسبب الإصلاح الزراعي

كان لابد أن يقع الصدام بين كبار الملاك والفلاحين، وكانت بلدة كمشيش، في محافظة المنوفية، أول قرية ظهر فيها الصراع، بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي. كان صلاح الفقي هو عمدة كمشيش، قد انتظر عودة الفلاحين، الذين اصطفوا على الطريق، ليحيوا رجال الثورة، وساقوهم إلى دوار العمدة، وأذاقوهم عذاب الضرب المبرح. ولم يسكت الفلاحون، بل اتجهوا إلى أقرب نقطة شرطة من قريتهم، وهي نقطة البتانون، ولأول مرة يتجاسرون، فيشكون العمدة ووالده. ومن ثم قرر العمدة الانتقام. أطلق رجال عائلة الفقي النار على الفلاحين، فسقط منهم أربعة عشر قتيلاً. وقامت الدنيا في القاهرة. وبدأت النيابة التحقيق، وأرسلت الصحافة مندوبين لإجراء تحقيقات صحفية، عما يدور.

كان حادث كمشيش بمثابة الفتيل، الذي أشعل الصراع، في مناطق أخرى بالريف؛، فنشبت معارك عنيفة في الشرقية، والغربية، والدقهلية، سقط فيها بعض الفلاحين. وقبض، في إحدى المعارك، في قرية ميت أبو الحسن، على سبعين فلاحاً، ولكن النيابة أطلقت سراحهم .

حوادث الشغب في كفر الدوار

في يومي ١٢ ،١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ حاول بعض المغرضين الإخلال بالأمن العام ودفع الطبقات العاملة إلى الفتنة والهياج فقاموا بإثارة الشغب بين عمال شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار أدى إلى حدوث مظاهرات وإضراب عام بين

العمال البالغ عددهم نحو عشرة آلاف عامل ، وأعقب الإضراب إشعال النار في سيارات الشركة بينما انهمك فريق آخر من المشاغبين في إحراق مكاتب الشركة ومهاجمة المصنع بقصد إتلافه ، ولما استفحلت الفتنة استنجد رجال الإدارة بالجيش في الإسكندرية ورجال المطافئ ووقع اشتباك بين العمال المضربين المعتصمين داخل المصنع ورجال الجيش والبوليس قتل فيها جنديان من أفراد الجيش وجندي بوليسي واحد ، وثلاثة من العمال المشاغبين وجرح ٢٨ مصاباً . [١]

وشكل مجلس قيادة الثورة محكمة عسكرية عليا لمحاكمة المتهمين فيها والمسئولين عنها .. وقد حكمت المحكمة العسكرية العليا في ٨ أغسطس بالإعدام على محمد مصطفى خميس أحد عمال المصنع وقائد الشغب ، وعلى محمد حسن البقري ونفذ فيهما حكم الإعدام بسجن الحضرة بالإسكندرية . وحكم على آخرين بالسجن والغرامة . [٢]

كانت هذه هي رواية عبد الرحمن الرافعي المؤرخ شبه الرسمي للثورة فماذا عن رواية قادة الثورة حول إعدام خميس والبقري ؟

كيف تمَّ إعدام خميس والبقري

نذكر أولاً رواية محمد نجيب رئيس لجنة قيادة الثورة – حينئذ – حول إعدام خميس والبقري وهي كالآتي : " في أغسطس ١٩٥٢ وقع تمرُّد عنيف في مصنع غزل القطن بكفر الدوار ووردت الأنباء التي تؤكد أن المظاهرات التي خرجت من المصنع ، وقام بها العمال تحوَّلت إلى مصادمات مع رجال البوليس أدَّت إلى قتل ٩ أشخاص من بينهم اثنان من رجال البوليس ، وجرح ٢٣ شخصاً آخرين بالإضافة إلى سبعة من رجال البوليس .

واشتعلت النيران في العربات والأشجار والمباني .

وقيل لنا : إن المسئولين عن هذا التمرد من الشيوعيين الذين كانوا في الحزب الشيوعي المنحل المعروف باسم " حدتو " .

وقيل لنا : إنها محاولة من الشيوعيين للتخلص من الثورة ومن رجالها . وفي الحقيقة لم أعرف حتى الآن ما هو السبب الحقيقي وراء ما حدث في كفر الدوار

---

(1) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٣ .
(2) نفسه ص ٤٤ .

خاصة وأن كل تصريحاتي في ذلك الوقت كانت عن العدالة الاجتماعية، ومقاومة الفساد ، ورفع مستوى الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين .

لماذا تظاهروا ضدنا في كفر الدوار إذن ! الله أعلم .

وكان عليَّ أن أعيد النظام بعد هذه الفوضى فأمرت بتشكيل مجلس عسكري ينعقد في المصنع نفسه برئاسة عبد المنعم أمين لتظهر الحقيقة أو على الأقل نتلمس الطريق إليها . وحوكم ٢٩ شخصاً أمام المجلس العسكري ، حكم على اثنين منهم بالإعدام ، وحكم على ١٢ آخرون بأحكام مختلفة تتراوح ما بين ٥ إلى ١٥ سنة ، وأفرج عن الباقي .

كان اللذان حكم عليهما بالإعدام هما : مصطفى خميس، ومحمد البقري وهما أصلاً من العمال . أرسل لي عبد المنعم أمين الحكم للتصديق عليه ، وتوقفت؛ كيف أصدق على حكم بالإعدام وحركتنا لم يمض عليها سوى أسابيع قليلة ! وطلبت أن أقابل خميس والبقري ، وجدت على مكتبي أكوام من التقارير المخيفة التي تفرض علينا الخوف من الاضطرابات العمالية ، وتطالبنا بالضرب على يد كل من يتصور إمكانية قلب العمال علينا .

وأحسست أنها تقارير كاذبة .. وحضر مصطفى خميس إلى مكتبي بالقيادة وطلبت منه أن يتعاون مع المدعي العام ، ويشرح له الدوافع التي جعلته يفعل ذلك أو يقل لنا من وراءه لكنه قال في إصرار : لا أحد ورائي ، وأنا لم أرتكب ما يستحق الإعدام . فلم أجد مفراً من التصديق على الحكم . " [١]

ونتعرف الآن على وجهة نظر اليساريين الذين ضخَّموا هذه الحادثة لدرجة أن عَدُّوا إعدام خميس والبقري أكبر خطايا الثورة .

يقول خالد محيي الدين : " أيقظوني من النوم ليبلغوني أن حركة مضادة للثورة قد نشبت في كفر الدوار وأن العمال يشعلون الحرائق والحقيقة أن رأياً عاماً قد تكوَّن سريعاً ضد إضراب كفر الدوار، وشُكِّلت محكمة عسكرية برئاسة عبد المنعم أمين ، وأصدر قرار تشكيلها محمد نجيب بصفته قائداً للجيش ، وأصدرت المحكمة حكماً بالإعدام على عاملين هما : خميس والبقري .

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " المكتب المصري الحديث ط٢ ص ١٧١ ، ١٧٢.

وأذكر أن نجيب كان أكثر الجميع حماساً لإعدامهما ، وانقسم " مجلس القيادة " نجيب ومعه الأغلبية يطالبون بالضرب بيد من حديد حتى يرتدع الجميع ، وكانوا يتكلمون من منطق أن الإضراب هو جزء من حركة معادية للثورة ، وأننا لو تساهلنا إزاء هذا الأوامر لضاعت الثورة وضاع البلد ، وأنا وعبد الناصر ويوسف صديق وزكريا كنا ضد الإعدام ، وكانت حجتنا أن الإعدام سيفتح الباب أمام إراقة الدماء وأنه لا مبرر لأن تصبغ حركتنا بالدماء . " [١]

قاضي المحكمة يدلي بشهادته حول حكمه بإعدام خميس والبقري

والآن نستدعي رئيس المجلس العسكري الذي شكله مجلس القيادة وحكم بالإعدام على خميس والبقري للشهادة في هذه الحادثة ووجه إليه هذا السؤال .

ما هي ظروف تشكيل هذا المجلس ، وما هي أقوالك فيه ؟

قال عبد المنعم أمين : " عندما قامت مظاهرات كفر الدوار وقتل ثمانية عساكر وخمسة عمال تطوعت لرئاسة المجلس العسكري الذي تقرر تشكيله ، واقترحت عقده في موقع الحادث ، وكان من أعضائه حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة، وكذلك عبد العظيم شحاتة وفتح الله رفعت من ضباط المدفعية .

تمَّت المحكمة حسب قانون الأحكام العرفية الذي تنص موارده على أنه إذا حدث تظاهر أو شغب ونتج عنه قتل فإن رؤساء المظاهرة يحكم عليهم بالإعدام .

وقد ترافع مصطفى خميس عن نفسه دفاعاً عظيماً لمدة نصف ساعة ولما لم يكن هناك محام مُعيَّن للدفاع عنه فقد انتدبت له الصحفي موسى صبري مندوب الأخبار باعتباره متخرجاً في الحقوق ولكنه (غرَّقَه) باستدعائه زوجته للشهادة .

وحكم الإعدام لم يصدر بالإجماع من أعضاء المجلس ، وكذلك فإن مجلس القيادة لم يصدق بالإجماع فقد اعترض جمال عبد الناصر، لكن غالبية المجلس وافقت " [٢]

والحقيقة أن مجلس قيادة الثورة لم ينظر لأحداث كفر الدوار على أنها إضرابات من أجل حقوق عُمَّالية مشروعة لرفع يوميتهم، وزيادة أيام أجازتهم السنوية أسوة بما حدث

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٨٣ .

([2]) أحمد حمروش " كتاب شهود ثورة يوليو " أحد كتب الجزء الثاني لكتاب "ثورة ٢٣ يوليو " مرجع سابق ص ٩٣٢.

مع عمال مصنع البيضا إنما، مع الأسف، جميع القوى في المجتمع صورت لضباط الثورة أن هذه الإضرابات ضد الثورة وهي ليست كذاك فعلى العكس، كان العمال يؤيدون الثورة وقد استبشروا بقيامها خيراً في إعادة حقوقهم المهضومة، ولكن القوى السياسية، والنقابات العمالية، وحتى المنظمات الاشتراكية رأت في هذه الإضرابات خروجاً على الثورة .

نظرة العالم الخارجي لأحداث كفر الدوار

ودونك نظرة العالم الخارجي لأحداث كفر دوار يلخصها لنا اليعازر بعيري فيقول: " لقد كشفت حادثة كفر الدوار عن موقف الضباط تجاه أية حركة مستقلة وكشفت – بصفة خاصة – موقفهم من العمال فهم لم يهملوا مطالب العمال والفلاحين بل إنهم بذلوا جهوداً من أجل تحسين أوضاعهم ، لكن كل ما قدموه كان " من أجلهم " وليس " بهم " ولم يتوقف الأمر على عدم تشجيعهم للنشاطات العفوية ، بل إنهم لم يسمحوا بها أصلا . " [١]

وضع العمال إبان أحداث كفر الدوار

وحتى لا نظلم مجلس قيادة الثورة يجب أن نعرض لوضع العمال إبان حوادث كفر الدوار :

١– إهمال الحقوق العمالية من قبل القوى الفاعلة في المجتمع قبل الثورة وبعدها .

٢– غيبة ثقافة الإضراب والاعتصام السلميين لدى المضربين ففي الغالب يبدأ الإضراب سلميّاً ثم سرعان ما يتحول إلى فوضى وعنف وتخريب ، ويخرج عن الغرض الذي تم من أجله .

٣– قوات البوليس أو الجيش كانت لا تتعامل مع المضربين على أنهم مواطنون لهم حقوق مشروعة يطالبون بها ، ويجب حمايتهم ، بل على أنهم مجرمون خارجون على النظام يجب القضاء عليهم .

٤– اعتبار العمال والفلاحين أداة إنتاج في يد من يملك السلطة وليسوا مواطنين شركاء في صنع القرار على الأقل الذي يخصهم .

٥– الأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، وحتى الجماعات الإيديولوجية : إخوان مسلمين أو شيوعيين كانت تتحدث بلسان العمال ولم تسمح لهم بالحديث عن أنفسهم.

([1]) اليعازر بعيري " ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي " سينا للنشر ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

٦- أن السماح للعمال بالإضراب والاعتصام فتنة غير مأمونة العواقب فهذه الإضرابات تتم بتدبير تنظيمات سوداء تستغل العمال لتحقيق أهداف خاصة .

٧- عدم الضرب بيد من حديد على هذه الإضرابات سيفتح أبواب جهنم ليس على المسئولين فحسب بل على البلاد كلها .

والعجيب أن هذه الثقافة الرجعية عن العمال لم يؤمن بها فقط الطبقة العليا الحاكمة بل سيطرت على عقول كثير من الطبقة الوسطى أبناء هؤلاء العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين .

والأعجب من هذا كله هو امتداد هذه الثقافة الآثمة إلى رجال القانون والدستور .

وفي هذا يقول خالد محيي الدين : " الحقيقة التي أود أن أسطرها هنا هي أن أحداً منا – نحن أعضاء القيادة – مؤيدين ومعارضين له لم يكن قد تعرَّف بعد على مبادئ العلاقات الاجتماعية ، ولا الحقوق العمالية في الإضراب والاعتصام وما إلى ذلك ، أما المحيطون بنا من أمثال السنهوري ، وسليمان حافظ ، والبراوي فقد كانوا يتسمون بروح برجوازية محافظة بل ومعادية لحقوق العمال ، وجماعة الإخوان بدأت في شن حملة عاتية ضد عمال كفر الدوار المضربين ، واتهمتهم بالخيانة ، وحتى " حدتو " نظرت إلى الإضراب نظرة مستريبة ، وربطت بين الإضراب وبين حافظ عفيفي عضو مجلس الإدارة المنتدب في شركة كفر الدوار ، وإن كانت قد عارضت بشدة حكم الإعدام بشدة حكم الإعدام . لكن الغريب أيضا أن أيا من النقابيين المصريين أو النقابات العمالية لم يبد أي تأييد لإضراب ، وصمت الجميع صمتاً مريباً أفسح المجال للتأويلات والأوهام .. وهكذا فإن أحداً في مجلس القيادة لم يناقش الحق المبدئي للعمال في الإضراب بل انحصر النقاش في أمر واحد : إعدام أم لا .

وصممت الأغلبية في المجلس على موقفها ، رغم سيل البرقيات الهائل الذي انهمر علينا من الخارج مطالباً بعدم تنفيذ حكم الإعدام .. ونُفذ حكم الإعدام في خميس والبقري وسط صيحات الاستنكار العالمية . " [١]

من كان وراء إعلان سقوط دستور ١٩٢٣

يقول محمد نجيب عن قرار إلغاء دستور ٢٣: " قال لنا سليمان حافظ : إن عدداً كبيراً من الوزراء السابقين الذين أدينوا من الصعب محاكمتهم لأن الدستور يحميهم من القضاء العادي ، ولا يقدمهم إلا أمام محكمة خاصة ، ولا ترفع الدعوى أمامهم إلا

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٨٣ ، ١٨٤.

بقرار من مجلس النواب ، وبما أنه لا يوجد حالياً هذا المجلس فالحل الوحيد أمامنا هو إلغاء الدستور، إذا كنا نريد فعلاً أن نطهِّر المجتمع من الفساد ونتخلص من أذنابه .

رفضت ، ورفض المجلس ، لكن سليمان حافظ لم ييأس ، فذكَّرتُه بمظاهرات الطلبة ضد إسماعيل صدقي التي كانت تطالب بإلغاء دستور ١٩٣٠ ، وعودة دستور ١٩٢٣ ، وقلت له : إن إلغاء دستور ١٩٢٣ الآن يتعارض مع الاتجاه الشعبي العام .

وراح سليمان حافظ يلف ويدور حول باقي أعضاء مجلس القيادة ؛ ليقنعهم برأيه، وسرعان ما استجابوا له، ولم أجد مفرّاً من الاستسلام لرأي الأغلبية." [١]

في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلن محمد نجيب، باسم الشعب، سقوط دستور ١٩٢٣، في بيان أوضح فيه: ضرورة تغيير الأوضاع، التي كادت تودي بالبلاد، والتي كان سندها دستور ١٩٢٣. وأن لا مناص من أن نستبدل بذلك الدستور، دستوراً آخر جديداً، يمكن للأمة أن تصل إلى أهدافها، حتى تكون بحق مصدر السلطات. وأن الحكومة آخذة في تأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد. وصرح علي ماهر، في محاضرة له يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٢، أنه يرجو أن نواجه حياتنا السياسية، بدستور يتجنب تخلف دستور ١٩٢٣، عن مسايرة الديمقراطية الحرة في تطورها، وأن دستور عام ١٩٢٣ قام على المبادئ، التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، ولم يعد صالحاً للبقاء على حالته، في العصر الحديث. [٢]

لجنة الخمسين لوضع مشروع الدستور الجديد

في ١٣ يناير ١٩٥٣، صدر مرسوم بتأليف لجنة، لوضع مشروع دستور جديد، "يتفق وأهداف الثورة". وقد أُلِّفت اللجنة من خمسين عضواً يمثل هؤلاء الخمسون مختلف الاتجاهات، والأحزاب، والطوائف، منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣، وهم : علي ماهر، ومحمد علي علوبة، وعلي المنزلاوي. وأربعة من الوفديين وهم: عبد السلام فهمي جمعة، وعلي زكي العرابي، ومحمد صلاح الدين، وعمر عمر. واثنان من الدستوريين، هما: أحمد خشبة، ومحمود محمد محمود. واثنان من السعديين، هما: محمود غالب، وعبد الحميد الصاوي. وثلاثة من الإخوان المسلمين، هم : عبد القادر عودة، وصالح عشماوي، وحسن محمد العشماوي. وثلاثة من الحزب

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٩٠ .
(2) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٦٥ ، ٦٦.

الوطني، هم: عبد الرحمن الرافعي، وفكري أباظة، ومحمد محمود جلال. واثنان من الحزب الوطني "الجديد"، هم: عبد الرحمن بدوي، ويواقيم غبريال. وثلاثة من رؤساء القضاء، هم: أحمد محمد حسن، رئيس محكمة النقض، وعبد الرزاق السنهوري، رئيس مجلس الدولة، والشيخ حسن مأمون، رئيس المحكمة العليا الشرعية، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس المتقاعدين، هم: اللواءات أحمد حمدي همت، وأحمد فؤاد صادق، وعلي حلمي.

وقد انتخبت اللجنة علي ماهر رئيساً لها. وانتخبت لجنة فرعية، من خمسة عشر عضواً، سميت لجنة الخطوط الرئيسية لمشروع الدستور، وعدة لجان أخرى. وانتخبت لجنة الخطوط لجنة من خمسة أعضاء، هم: عبد الرزاق السنهوري، عبد الرحمن الرافعي، مكرم عبيد، السيد صبري، عثمان خليل عثمان، لبحث نظام الحكم أولاً، وهل يكون ملكيّاً أم جمهوريّاً. وقد قدمت اللجنة الخماسية تقريرها، الذي يتضمن الإجماع على أن يكون نظام الحكم جمهوريّاً، على أن يكون تقرير هذا النظام عن طريق استفتاء الشعب. [١]

حلُّ الأحزاب السياسية

يقول محمد نجيب : " كان موعد الانتخابات البرلمانية الجديدة ، كما وعدت، في فبراير ١٩٥٣ كنت أعتبر هذا الموعد هو تاريخ إعادة الحياة البرلمانية كاملة إلى مصر . كنت أعتبره التاريخ الذي يعود فيه الضباط إلى الثكنات والسياسيين إلى البرلمان والحياة الطبيعية .

لكن في منتصف ليل ١٦ – ١٧ يناير وقعت مفاجأة أطاحت بكل هذه الأحلام .

أذيع باسمي الإعلان الدستوري التالي ، بصفتي القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش ، إلى الشعب المصري : " لما كان أول أهداف الثورة هو إجلاء الأجنبي عن الوطن ، ولما كنَّا آخذين الآن في تحقيق هذا الهدف الأكبر والسير إلى غايته مهما تكن الظروف والعقبات ، فإننا كنا ننتظر من الأحزاب أن تقدر مصلحة الوطن العليا فتقلع عن الأساليب المخزية التي أدت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها لمصلحة نفر قليل من محترفي السياسة وأدعياء الوطنية.. فلم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدولة أجنبية وتدبر ما من شأنه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة ..

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٦٧.

ولما كانت الأحزاب على طريقها القديم وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان البلاد ومستقبلها فإنني أعلن حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلاً من أن تنفق لبذر بذور الفتن والشقاق ، ولي تنعم البلاد بالاستقرار والإنتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم . ومنذ اليوم لن أسمح بأي عبث أو ضرر بمصالح الوطن ، وسأضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف في طريق أهدافنا التي صنعتها آلامكم الطويلة وتتمثل فيها رغباتكم وأمنياتكم نحو مستقبل كريم على نفوسنا وعلى العالمين . والله ولي التوفيق.

ونشر معه بيان موجز من القيادة جاء فيه:

صدرت الأوامر مساء أمس الأول بالتحفظ على ٣٥ ضابطاً من الجيش حامت الشبهات حول بعض تصرفاتهم ، وتقوم الجهات المختصة بالتحقيق السريع لإظهار الحقائق وسيعود البريء إلى عمله وسيلقى من تثبت إدانته جزاءه . [١]

وبرَّر نجيب هذه القرارات الصارمة بقوله : " أكثر من سبب، وأكثر من حادث دفعنا لاتخاذ هذا القرار . هاجمتنا بلا هوادة ، وبلا رحمة الصحف الحزبية بمختلف اتجاهاتها . الوفد ، الإخوان، الشيعيون، وغيرهم وراحوا يقلِّلون من أهمية الثورة، ويشكِّكون في خطواتها، ويدعون الناس لإسقاط من هم على رأسها.

وتحوَّل كلام الصحف إلى مؤامرات صغيرة لتحريك طلبة الجامعة، وتحريض العمال، وتهييج المصلين في المساجد، وكان ذنبنا هو أننا طردنا الملك، ونحاول القضاء على آثاره التي خلَّفها وراءه .

وساهم الإخوان المسلمون في الحملة ضدنا، ورغم ذلك اعتبرنا الإخوان جماعة، فلم يشملها قرار الحل، على أمل أن تدعم الثورة من خلال هيئة التحرير التي شكلت لملء الفراغ بعد حل الأحزاب السياسية .

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

وبرغم كل ذلك، لم أكن متحمساً لهذا القرار، وكالعادة كان يقود الحملة من أجل إصداره سليمان حافظ، وكالعادة كان أيضاً وافقت عليه الأغلبية في مجلس القيادة ، فلم أجد مفرّاً لإعلانه . [١]

وهكذا بدأ الثوّار يقبضون على زمام السلطة، ويتخلَّصون من الطامعين فيها، والعجيب أن يطبق قانون حل الأحزاب على الأحزاب جميعها وتستثنى جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من أنها هيئة سياسية بكل معاني الكلمة، لها نشاط سياسي واسع النطاق. وكانت ترمي إلى تولي الحكم، إذا سمحت لها الظروف بذلك. وقد سبق لها أن نفَّذت قانون تنظيم الأحزاب، فقدمت إخطارها إلى وزارة الداخلية، بإعادة تكوينها كحزب سياسي. وقال رؤساؤها، في إخطارهم، إنه إذا اشتغل الإخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية، فيما يشتغلون، فإنما يشتغلون بأمر الإسلام، وينزلون على حكم الدين. وأن الإسلام لا يفرق بين الدين والدولة، ولا يفصل بين الدنيا والآخرة، وإنما هو دين ودولة وعبادة وقيادة. وقال حسن الهضيبي، المرشد العام للإخوان المسلمين، في هذا الصدد: "إننا لا نتخلى عن السياسة؛ لأنها جزء من ديننا . [٢]

دستور فترة الانتقال

في ١٠ فبراير ١٩٥٣، أصدر القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش، النظام الدستوري المؤقت، الذي حُكمت به مصر، خلال فترة الانتقال. وهو يتضمن المبادئ العامة الآتية:

- جميع السلطات مصدرها الأمة .
- المصريون لدى القانون سواء، فيما لهم من حقوق، وما عليهم من واجبات .
- الحرية الشخصية وحرية الرأي مكفولتان في حدود القانون .
- وللملكية والمنازل حرمة وفق أحكام القانون .
- حرية العقيدة مطلقة .
- تسليم اللاجئين السياسيين محظور .
- لا يجوز إنشاء ضريبة إلا بقانون .

---

(1) نفسه . ١٧٨ .

(2) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٧٣ ، ٧٤ .

– القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، وتصدر أحكامه، وتنفذ، وفق القانون باسم الأمة .

وقضى هذا النظام بأن يتولى قائد مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا، وبصفة خاصة، التدابير، التي يراها ضرورية لحماية الثورة، والنظام القائم عليها، لتحقيق أهدافها. وحق تعيين الوزراء وعزلهم. ونصت المادة ١١ على عقد مؤتمر من مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، ينظر في السياسة العامة للدولة. وما يتصل بها من موضوعات ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات كل وزير في وزارته.[١]

وبهذا يكون قد استعيض عن المجلس التشريعي، الذي توقَّف عمله بوقف العمل بالدستور "بالمؤتمر" الذي شُكِّل من الوزراء، وأعضاء مجلس قيادة الثورة. وأصبحت، لهذا المجلس، سلطات المجلس التشريعي، من مناقشة سياسة الدولة، وإصدار القوانين المنظمة، وتخطيط العمل. وكذا مناقشة أعمال كل وزير في وزارته، ولما كان معظم الأعضاء عدداً، هم مجلس قيادة الثورة، فإن هذا يعكس مدى حرص الثورة على جمع خيوط السلطتين، التشريعية والتنفيذية، في يدها، وبهذا التكتل، استطاعت أن تصل إلى تغيير شكل نظام الحكم في مصر، وهو إعلان الجمهورية.

وهكذا كان نظام الحكم، في ظل هذا الدستور المؤقت، نظاماً ثوريّاً اختص فيه مجلس قيادة الثورة بالسلطة المطلقة في الدولة إلى حد كبير، عندما أصبح محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة، هو نفسه رئيس مجلس الوزراء، ثم بدأ عدد من أعضاء مجلس الثورة، يدخلون الوزارة .

والدستور المؤقت يظهر جليّاً موقف مجلس قيادة الثورة في ذاك الوقت من محمد نجيب فقد أقروا رسميّاً ودستوريّاً له برئاسته لمجلس قيادة الثورة وتولي أعمال السيادة العليا، وبصفة خاصة، التدابير، التي يراها ضرورية لحماية الثورة، والنظام القائم عليها، لتحقيق أهدافها. وحق تعيين الوزراء وعزلهم .

نقول هذا لأن كثيراً من الناس يعتقد أن محمد نجيب لم يكن له حول ولا طول في قيام الثورة ولا في سني رئاسته لمجلس قيادتها ، ولا حتى بعدما أصبح أول رئيس لجمهورية مصر العربية .

تركز السلطة في يد مجلس قيادة الثورة

(١) نفسه ص ٧٤، ٧٥.

كانت فترة منتصف يناير ١٩٥٣، مليئة بالأحداث، والصدامات، التي حددت موقف الحركة من قضية الأحزاب والسلطة. وجعلت مجلس القيادة يعلن عن نفسه، لأول مرة، تحت اسم " مجلس قيادة الثورة " وأثبتت الأحداث أن حركة الضباط الأحرار لم تجنح إلى التعاون، مع الأحزاب، أو محاولة احتوائها، وإنما أخذت تحاصرها، بإجراءات متتالية؛ لأنها وجدت فيها عنصراً مناوئاً لها، في النفوذ والسلطة. وقد كان التصادم شديداً مع أقواها تأثيراً في الجماهير. وأشدها تمسكاً بالديمقراطية. وأكثرها خطراً عليها وهو الوفد. واحتفظت الحركة، حتى صدور قانون حل الأحزاب، بعلاقات طيبة مع الإخوان المسلمين، الذين لم تكن تهمهم كثيراً قضية الأحزاب والديمقراطية، بقدر ما كانوا يخططون لوراثة الحركة أو احتوائها.

كان تركيز السلطة في يد "مجلس قيادة الثورة" إعلاناً عن قيام نظام، يستند إلى الديكتاتورية قادة الثورة ، ولا يجيد التخفي في ثياب الديمقراطية. وقد صرح صلاح سالم لجريدة المصري، بعد ذلك، بقوله: "قبل أن تعود الحياة البرلمانية يجب أن نستأصل جميع أسباب الفساد من الأمة . "

أدت طبيعة الأمور، في هذه المرحلة، إلى هذه النتيجة، للعوامل الآتية:

١- إن خروج قادة الثورة عن نطاق واجباته المحددة المعروفة، وظهوره، في مظهر قوة سياسية منظمة، لها أهداف تخرج عن إطار القوات المسلحة، أمر يصعب التراجع عنه.

٢- كانت القوى السياسية، التي جابهت قادة الثورة، أضعف من أن تتمكن من وقف زحف الثوَّار نحو السلطة بل عملت بتزلفها إليهم وطعن بعضهم في بعض على تفكير بعض قادة الثورة في السلطة والسعي إليها والتمسك بها .

٣- كسب قادة الثورة تأييد جانب كبير، من الجماهير، بما أقدموا عليه، من عزل الملك، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي، وتخفيض إيجار الأرض الزراعية، وإلغاء الرتب المدنية، وغير ذلك من القوانين، التي تجاوبت مع مشاعر الشعب .

٤- بعثت الاعتقالات، التي اقترنت بتشكيل وزارة محمد نجيب، وصدور قانون حل الأحزاب السياسية، نوعاً من الفزع والتردد بين القيادات السياسية القائمة، وجنحت بمعظمها إلى الصمت والسلبية .

هذه العوامل في مجموعها أدت إلى إنهاء طبيعة النظام القديم، وتولية مجلس قيادة الثورة شئون السلطة، وبعد أن اطمأن مجلس قيادة الثورة إلى استتباب الحكم للثورة برئاسة محمد نجيب بدأ عبد الناصر يخطط للإطاحة بنجيب وتولي الحكم بدلاً منه

لذا عمل على استقطاب أعضاء مجلس القيادة بقصد مناصرته عند الاصطدام بنجيب ومنازعته الحكم .

إطاحة مجلس قيادة الثورة بالضباط الأحرار

انتظر الضباط الأحرار الذين شاركوا في الثورة ثم أقصوا عن الحكم ، انتظروا إقامة الحياة الديمقراطية التي دعت إليها الثورة ولكنهم فوجئوا بأن الأمور تسير إلى استئثار مجلس قيادة الثورة على الحكم فبدءوا يناقشون تلك الأمور في اجتماعاتهم ، لذا سعى عبد الناصر إلى التخلص من القيادات ذات النفوذ الواسع داخل القوات المسلحة لتأمين تبعية الجيش للثورة ، كذلك سعى إلى إقصاء الضباط الأحرار أيضاً عن الجيش لضمان عدم تفكير أحدهم في استخدام الجيش والانقلاب عليه عند أي خلاف.

يقول خالد محيي الدين: " واجهتنا مشكلة السيطرة على القوات المسلحة، وقررنا كسبيل لتأمين القوات المسلحة إحالة عدد من الضباط إلى المعاش أو نقلهم إلى وظائف مدنية . وكان هذا الأمر طبيعيّاً ؛ فقد وجدنا أنفسنا فجأة حكاماً لهذا البلد واقتنعنا بأن الخطوة الأولى والحاسمة لضمان نجاحنا هي تأمين القوات المسلحة، وبدأت حركة تغيير ونقل شاملة في المواقع القيادية في الجيش .. فلابد أن تُبعد كل الرتب الأعلى عن السلاح، كما نُقل بعض الضباط إلى قيادة الجيش، والبعض الآخر إلى العمليات، وآخرون إلى خفر السواحل، والجيش المرابط، والبعض نقل إلى وظائف مدنية، والبعض الآخر أحيل إلى المعاش، بعد ترقيته إلى رتبة أعلى .

ومن الطبيعي أن يترتب على عملية تأمين القوات المسلحة التي أدت إلى استبعاد العديد من القيادات حركة ترقيات واسعة لم تشهد لها القوات المسلحة مثيلاً .

لكنني أود أن أتوقف هنا لأوضح مسألة مهمة فقد كان عبد الناصر يرغب في تطهير الجيش من الخصوم ، لكنه لم يكن يرغب في إعطاء أي مساحة جديدة للأصدقاء، وتحديداً "الضباط الأحرار".

ذلك إن عبد الناصر، ومنذ البداية بدأ يستشعر حساسية خاصة إزاء "الضباط الأحرار" الذين يتدخلون في كل شيء، ويتحدثون بصفتهم أصحاب "الحركة"، وصناعها، وربما كان عبد الناصر يخشى من هؤلاء الضباط، أكثر من غيرهم، فقد تدربوا، بشكل أو بآخر، على العمل السري المنظم، وعلى القيام بانقلاب متقن إلى حد ما، ومن ثم فإنه لم يحرص على تسليم أي منهم موقعاً قياديّاً في الجيش، وإنما اختار

القيادات الجديدة، على أساس الكفاءة والوطنية، ولم يكن الانتساب "للضباط الأحرار" واحداً من المعايير المطلوبة عند الاختيار وبهذا نجح عبد الناصر في تأمين الجيش من خصومه، ومن أصدقائه معاً . " [١]

ويذكر اليوزباشي جمال منصور، أحد مؤسسي اللجنة التأسيسية لسلاح الفرسان، أن خالد محيي الدين ذهب إليه، في رئاسة الفرسان وقال : " عندي رسالة لك من جمال عبد الناصر يعرض عليك الإحالة إلى المعاش ، بأعلى رتبة القائمقام (وكنت مازلت في رتبة يوزباشي حديث) على أن تختار أي شركة من الشركات، ويتم تعيينك مديراً لها. " [٢]

ويرفض جمال منصور هذا العرض ويعتبره " خطوة تنتزعني من بين زملائي أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار في سلاح الفرسان .. وتظهرني أمام باقي الضباط بأنني قد قبضت ثمن ما أديته من دور في الثورة .. وتفتح الطريق – لمن يوافق – من الضباط الأحرار على تقاضي المكافأة على دوره في الثورة ، وهكذا تنتهي صفحة الأحرار في سجل الثورة ، وتضع القيادة الجديدة حداً لدورهم ، وتبدأ في تطبيق القول المأثور : " الثورة تأكل أبناءها " .

وفي أحد اجتماعات "الضباط الأحرار" في مكتبي برئاسة سلاح الفرسان تحدث "الأحرار" عن الوضع في البلاد معبرين عن ضرورة إقامة حياة ديمقراطية سليمة تنفيذاً لأحد المبادئ الستة التي جاءت للضباط الأحرار ، وقال بعض الزملاء إذا كانت الحياة الديمقراطية قبل الثورة قد لوثتها الأحزاب السياسية ودفعتها إلى ما يخدم أغراضها فقط ، فإن هذا لا يعني أن نسدل الستار على الديمقراطية أو ينتابنا يأس من عودة هذه الحياة إلى مصر .. ثم جاء دوري في الحديث فقلت : " لقد قامت الثورة من أجل الشعب، ومن أجل إرساء القواعد لديمقراطية سليمة، إعمالاً لأحد مبادئها الستة. ونحن نرفض أي نظام سوى النظام الديمقراطي، وإننا لم نخلع "فاروق" لكي نأتي في مكانه بـ"١٣ فاروق" (كان عدد أعضاء مجلس الثورة ١٣ عضواً في ذاك الحين)". [٣]

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٧٩– ١٨٠ بتصرف .
([2]) جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ٦٨ .
([3]) نفسه ص ٦٩ ، ٧٠

وقرب انتهاء الاجتماع في المساء، خرج الصاغ صلاح عيداروس متوجهاً إلى مجلس قيادة الثورة وقص عليه تفاصيل ما حدث في الاجتماع. وبعد مناقشة انتهت مع حلول الفجر اتخذ مجلس الثورة قراراً بشأن اللجنة الأساسية للضباط الأحرار في سلاح الفرسان ، وهو إبعادهم عن سلاح الفرسان ونقلهم إلى وحدات إدارية .

وكان لهذا القرار صدى قوي داخل السلاح وبين ضباطه ومازلت أذكر ما قاله "كفافي" في ذلك الوقت : "إنني أشعر إن ما عليَّ إلا أن أدير المدافع في آلاي السيارات المدرعة الذي أقوده وأقذف بقنابلها مجلس الثورة وأحطم جدرانه على رءوس أعضائه . " [١]

وفي سبيل استئثار عبد الناصر بالثورة والحكم راح يطيح بكل من ساهم في نجاح الثورة من الجيش حتى يضمن ألا ينقلبوا عليه كما انقلبت الثورة على الملك .

يقول أبو الفضل الجيزاوي " كان عبد الناصر بعد ما قامت الثورة حب يطّلع كل الناس اللي عملوا عملية عسكرية ومتصلين بوحداتهم يطّلعهم خارج وحداتهم العسكرية علشان يبقى نوع من الاطمئنان والأمان له هو .. فطلبوا إننا نسيب الجيش ونشتغل في الإدارات المختلفة . " [٢]

ويقول عبد المحسن عبد الخالق " ابتدأ عبد الناصر يحس بعدم الراحة مع وجود شركائه في الحركة الوطنية هو عاوز يتبحبح لما يكون قاعداً مثلاً يقول أنشأت الضباط الأحرار وعملت كذا .. وأنا موجود سيجد حرجاً في أنه يقول مثل هذه الأشياء . " [٣]

يقول محمد نجيب : " صدرت الأوامر بالتحفظ على ٣٥ ضابطاً .. كانوا جميعاً من الضباط الذين كان لهم دور بارز في تحركات ليلة ٢٣ يوليو ، وبعد تحديد إقامة رشاد مهنا في أكتوبر ١٩٥٢ بدأ هؤلاء الضباط يوجهون الانتقادات العلنية لضباط القيادة ، ويتهمون العديد من رجالها أمثال عبد المنعم أمين ، وصلاح سالم ، وأنور السادات باستغلال نفوذهم لتحقيق مصالحهم الخاصة ، وقاموا بتجميع ضباط من أسلحة أخرى وضمهم إليهم ومدوا جسوراً مع المدنيين ورجال الأحزاب ، ومرشد الإخوان، وقرروا أن يقبضوا علينا بالقوة، وأن يجبروننى على إعلان بيان يتضمن ما

---

(1) جمال منصور " في الثورة والدبلوماسية " مرجع سابق ص ٧١ .
(2) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " ص ١٠٥.
(3) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " ص ١٢٢.

يريدون إعلانه. فلم نجد مفرّاً من القبض عليهم، وتقديمهم إلى محاكمة عسكرية، وحكم عليهم أحكاماً تتراوح ما بين المؤبد والبراءة، وظلوا في السجن حتى وقع تمرد الفرسان في مارس ١٩٥٤ فطلب عبد الناصر الإفراج عنهم؛ حتى يساعدوا الجيش في القضاء على تمرد الفرسان، وخرج ضباط المدفعية من السجن، ودخل ضباط الفرسان السجن ." [١]

بدأ كل ضابط في القيادة يطمع في الحكم ، ويسعى لتوسيع دائرة نفوذه ، ويجمع الأنصار والأتباع ، وبدأ صراع هؤلاء على السلطة يطفو على السطح .

يقول نجيب : " أحسوا أنهم يحكمون ، فاندفعوا يتعاملون بعنف، وغطرسة مع الآخرين ، حتى زملائهم في التنظيم وفي الحركة تعاملوا بنفس الأسلوب .

وكنت أتصوَّر أن الأمر داخل الجيش سيعود إلى طبيعته بعد القبض على ضباط المدفعية ولكن هذا لم يحدث ." [٢]

استقالة يوسف صديق وإعدام حسني الدمنهوري

واستقال يوسف صديق احتجاجاً على محاكمة ضباط المدفعية ، ورفض المجلس إعلان استقالته، وأجبروه على الرحيل إلى سويسرا في مارس ١٩٥٣، وبعد يوسف صديق كان الضحية التالية البكباشي حسني الدمنهوري الذي اعترض هو الآخر على اعتقال ضباط المدفعية، فقبض عليه، وحقق معه، واتهم بأنه كان يعد مؤامرة للانقضاض على مجلس القيادة والإفراج عن الضباط المعتقلين، وترأس جمال عبد الناصر المحكمة وحكم عليه بالإعدام !!

عبد الناصر الذي رفض حكم الإعدام على خميس والبقري في بداية الثورة هاهو وقد تجرع من خمر السلطة يحكم بالإعدام على زميل لم تثبت عليه تهمة؛ خوفاً على ما وصل إليه من سلطة أن يذهب من يده !!

يقول نجيب : " ورأس جمال عبد الناصر المحكمة التي حضرها كل أعضاء مجلس القيادة ما عدا يوسف صديق، وعبد المنعم أمين، وخالد محيي الدين، وأنور السادات وأصدرت الحكم بالإعدام .

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٨٠، ١٨١.
(2) نفسه ص ١٨٣.

obeikandl.com

وأبلغني عبد الناصر الحكم، وطلب مني التصديق عليه، لكنني رفضت، وحاول إقناعي إلا أنني صرخت فيه قائلاً: إنني لا أريد أن أمضي في طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط .

لقد أصبحنا مثل السمك نأكل بعضنا، وأصبح أعضاء القيادة في حالة خوف وفزع وتوتر لا ينتهي ، كانوا يخشون من أي انقلاب يطيح بسلطانهم وبنفوذهم ، وكانوا على أتم استعداد ليفعلوا أي شيء لا يوصل غيرهم إلى السلطة.

وانتقلت أحاسيسهم المريضة وتصرفاتهم العصبية من داخل الجيش إلى خارجه.

فبعد يومين من اعتقال ضباط المدفعية صدر قرار حل الأحزاب السياسية، وتشكل مجلس القيادة صراحة من باسم مجلس قيادة الثورة، وعادت الرقابة على الصحف، وأُعدَّ مشروع قانون العمل والعمال الجديد الذي ينص على إباحة الفصل وتحريم الإضراب .

وصرّح جمال عبد الناصر لأحمد أبو الفتح :

إن الانتخابات تأجلت حتى ننتهي من قضية الجلاء .

وضرب عبد الناصر بهذا التصريح اتفاقنا القديم على إجراء الانتخابات في فبراير ١٩٥٣ . وكان تصريحه مفزعاً للديمقراطيين ؛ لأن المفاوضات مع الإنجليز لم تكن قد بدأت بعد.

واستغلَّ سليمان حافظ الازدواجية التي كانت موجودة بين مجلس القيادة والوزارة فراح من جانبه هو الآخر يعبث بما تبقى في هذه البلد من ديمقراطية ، فأصدر عدة تشريعات منافية للديمقراطية منها فصل الموظف دون اللجوء للطريق التأديبي ، وحرمان رجال القضاء المعزولين من معاشاتهم ، وإحالة جرائم الإصلاح الزراعي للمحاكم العسكرية . " [١]

يقول المثل البلغاري الشهير : " إذا أردت أن تعرف رجلاً فأعطه سلطة " .

وها هم الضباط الأحرار الذين وصفتهم بالوطنية والنزاهة والتضحية من أجل الوطن عندما أعطوا السلطة أو انتزعوها تحولوا إلى أناس آخرين لا هم لهم إلا الحكم حتى ولو داسوا في سبيل الوصول إليه بكل القيم والمبادئ والشعارات التي رفعوها يوم نجحت الثورة !!

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٨٦.

تابع أعمال وزارة محمد نجيب

وفي ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون بتخفيض إيجار المساكن بمقدار ١٥% عن المباني التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ أي التي لم تخضع لنظام تثبيت الأجور ، وينطبق على المنازل والمحال التجارية وقد قصد بهذا التشريع التيسير على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار .

وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢صدر مرسوم بقانون في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي نص على أن الموظفين غير الصالحين للعمل والذين تعلق بهم شبهات قوية تمس نزاهة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السير والسلوك يفصلون بغير الطريق التأديني . [١]

وألفت لجان لفصل هؤلاء الموظفين وفصلت عدداً كبيراً من الموظفين بغير محاكمة وقبلت استقالة كثيرين آخرين .

وأحيل ٤٥٠ ضابطاً من ضباط الجيش ، وألحق كثير من ضباط الجيش موظفين بمختلف الوزارات أو الشركات .

وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ انسحبت القوة البريطانية المعسكرة بجمرك المعدية عند كبري الفردان، وأنزل العلم البريطاني ورفع العلم المصري على مباني الجمرك التي تسلمها الموظفون المصريون . [٢]

وفي صبيحة يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أقيل القائمقام محمد رشاد مهنا الوصي على العرش بقرار من مجلس الوزراء، وأصدر القائد العام للقوات المسلحة بياناً بأسباب إقالته فحواه أنه كان يتدخل في شئون الحكم ولا يلتزم حدود منصبه كوصي على العرش وأنه يتصل رأساً بالوزراء طالباً منهم إجابة مطالب شتى ويتصل بالصحف موحياً إليهم القيام بدعاية واسعة وأنه نُبِّه إلى الكف عن ذلك فتجاهل هذا التنبيه ومن ثم قررت القيادة إعفاءه من منصب الوصاية على العرش .

وأعقب استقالة رشاد مهنا أن استقال بهي الدين بركات من عضوية مجلس الوصاية يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ ولم تكن استقالته اختيارية بل أرادتها الثورة وأبلغته

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٥٦ .
([2]) نفسه ص ٥٧ .

obeikandl.com

هذه الرغبة بواسطة سليمان حافظ وبقي الأمير محمد عبد المنعم وصيّاً وحده وقتا ما [١].

في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بشأن التدابير المختلفة لحماية الثورة ٢٣ يوليو باعتبار كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتبار رئيس حركة الجيش بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها من " أعمال السيادة " إذا اتخذت هذه التدابير في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من بدء الثورة أي من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٣ يناير ١٩٥٣ .

وكنتيجة لهذا المرسوم لا يجوز الطعن أمام القضاء في تدابير القائد العام التي يتخذها أثناء الستة أشهر المذكورة .. ثم مدت هذه المدة ستة أشهر أخرى بموجب المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يناير ١٩٥٣ .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون قضى ضمن ما قضى به إلغاء مجلس البلاط الملكي الذي كان مختصا بنظر الأحوال الشخصية لأفراد الأسرة المالكة وإحالة القضايا المنظورة أمامه إلى الجهة المختصة أي المحاكم العادية . [٢]

وفي ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومي ، ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية التي تكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الري واستصلاح الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الإنتاج الزراعي ومشروعات توليد القوى الكهربية وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى . [٣]

ولمَّا قام محمد نجيب، وأعضاء مجلس القيادة، بجولة في الأقاليم، استقبلوا فيها استقبالاً حاراً. وتدافعت الجماهير، والفلاحون ترحب بهم، جعلهم هذا يتصورون أن إرادة الشعب قد تجسدت فيهم، وأن هذا هو التعبير الديمقراطي الأصيل، عن رأي الجماهير. ولم يتجاوز هذا التصور حدود ولايتهم على الناس؛ فلم يفكروا في إشراك الشعب، في مسئولية الحكم، وإنما قرروا أن ينفردوا، وحدهم، بهذه المسئولية، معتمدين على مظاهر التأييد المحيطة بهم فقط، من دون سعي إلى خلق نظام، يكفل المشاركة، والرقابة الشعبية، واستمرار الروح الثورية.

---

(1) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٦١ .
(2) نفسه ص ٦٤ .
(3) نفسه ص ٦٤ .

هيئة التحرير

اعتقد مجلس قيادة الثورة أنه قادر على ملء الفراغ السياسي، الناتج عن حل الأحزاب، ووقف نشاطها، بتكوين "هيئة التحرير"، التي أُعلن تكوينها يوم ٢٣ يناير ١٩٥٣، بمناسبة مرور ستة شهور على الحركة، وسط مهرجانات صاخبة حافلة. وافتتح مقرها في ثكنات الحرس الملكي "سابقاً"، بميدان عابدين، يوم ٦ فبراير .

أشرف على هيئة التحرير إبراهيم الطحاوي، وأحمد عبد الله طعيمة، وهما ضابطان بعيدان عن معترك العمل السياسي. وكان التصور أن تملأ هيئة التحرير الفراغ السياسي في مصر، ولكنها لم تستطع أن تضم، إلى صفوفها أحداً من الذين مارسوا العمل السياسي من قبل، عدا قلة محدودة. كما أن قبضة الجيش فيها كانت واضحة [١] وتبين أنه، على قدر ما هزَّت حركة الجيش قواعد النظام المنهار، على قدر ما وقفت حائلاً دون اندفاع الطبقات العاملة، نحو إحداث تغييرات جذرية، أو ديمقراطية في المجتمع.

أثبتت الأحداث أن حركة الضباط الأحرار لم تجنح إلى التعاون مع الأحزاب أو محاولة احتوائها، وإنما أخذت تحاصرها بإجراءات متتالية لأنها وجدت فيها عنصراً مناوئاً لها في النفوذ والسلطة وقد كان التصادم شديداً مع أقواها تأثيراً في الجماهير، وأشدها تمسكاً بالديمقراطية، وأكثرها خطراً عليها وهو الوفد .

واحتفظت الحركة حتى صدور قانون حل الأحزاب بعلاقة طيبة مع الإخوان المسلمين الذين لم تكن تهمهم كثيراً قضية الأحزاب والديمقراطية بقدر ما كانوا يخططون لوراثة الحركة أو احتوائها .

كان تركيز السلطة في يد مجلس قيادة الثورة إعلاناً عن قيام نظام ستند إلى الديكتاتورية العسكرية ، ولا يجيد التخفي في ثياب الديمقراطية . [٢]

وأثبتت الأحداث بعد ذلك أن هيئة التحرير كانت خاضعة تماماً لسلطة عبد الناصر ولا سلطة لمحمد نجيب ولا غيره عليها، فهي بمثابة تنظيم ناصري مثله مثل التنظيم الطليعي الذي سينشئه عبد الناصر للتخلص من عبد الحكيم عامر.

([1]) وأثبتت الأحداث بعد ذلك أن هيئة التحرير كانت خاضعة تماماً لسلطة عبد الناصر ولا سلطة لمحمد نجيب ولا غيره عليها، فهي بمثابة تنظيم ناصري مثله مثل التنظيم الطليعي الذي سينشئه عبد الناصر عام ١٩٦٣ لدعمه في صراعه مع عبد الحكيم عامر.

([2]) لمزيد من التفصيل أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٢٧٨ .

يقول عبد اللطيف بغدادي : " وكان جمال عبد الناصر هو الأمين العام لهيئة التحرير وكان يتعاون مع إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة في إدارة تلك المنظمة السياسية متخطياً حسن إبراهيم علماً بأن قرار المجلس بتعيين حسن بها قصد به أن يقوم بمتابعة نشاطها وإدارتها نظراً لانشغال جمال عبد الناصر في مسائل أخرى.

وكان حسن إبراهيم يتمنى أن يعفيه المجلس من عضويته نظراً لهذه الظروف ولكن الخوف على وحدتنا وتماسكنا وبالتالي على الثورة كان عامل ضغط على كل منا في ضرورة الاستمرار دون التنحي. " [١]

***

obeikandl.com

([1]) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ٩٥ .